أوراق 19
فلسطينيّة

الكولونيالية الاستيطانية وتفكيك العنف الإبستمولوجيّ في إنتاج المعرفة حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

أريج صبّاغ-خوري

آب 2026

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

أوراق فلسطينيّة 19

آب 2026

الكولونيالية الاستيطانية وتفكيك العنف الإبستمولوجيّ في إنتاج المعرفة حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

أريج صبّاغ-خوري

قسم علم الاجتماع، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، وقسم علم الاجتماع وعلم الإنسان، الجامعة العبريّة في القدس

حقوق النشر محفوظة 2026

مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا

البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

الملخَّص

تتناول هذه الورقة تناولًا نقديًّا إنتاجَ المعرفة بشأن العنف والجريمة الداخليَّيْن في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، مبرزة العلاقة بين مَباني القوى والأطر الإبستمولوجيّة، وتركّز على العلاقة الأنطولوجيّة للسلطة بالبُنى الكولونياليّة الاستيطانيّة، مستجوبة كيفيّة تشكيل المعرفة ضمن سياقات الهيمنة والمقاومة. وهي تُحدّد پردايمَيْن: الأوّل، الپردايم الپاثولوجيّ-الثقافيّ الذي يصوّر العنف بوصفه تعبيرًا عن خلل ثقافيّ أو اجتماعيّ؛ والثاني، پردايم الأقلّيّات الإثنيّة أو الپردايم اللبراليّ، الذي ينسب العنف إلى اللامساواة والطبقيّة الاجتماعيّة، واضعًا الفلسطينيّين في موقع الأقلّيّة المهمَّشة داخل دولة لبراليّة. ثمّ تَعْرض الورقة پردايمًا ثالثًا ناشئًا هو پردايم الكولونياليّة الاستيطانيّة والفصل العنصريّ (الأپارتهايد)، حيث يصوّر العنف كنتيجة للتجريد البنيويّ من الأرض والموارد، والإهمال المُمَأْسَس، وَ"التخلّي الكولونياليّ المنظَّم". استنادًا إلى مراجعة منهجيّة للأدبيّات الأكاديميّة، والتقارير الصِّحافيّة وتقارير المنظَّمات غير الحكوميّة باللغات العبريّة والعربيّة والإنچليزيّة، تُظهِر الورقة كيف تُعزِّز بعضُ الپردايمات السرديّاتِ المهيمِنةَ التي تَصِمُ المجتمعَ الفلسطينيّ في إسرائيل، بينما تُخفي دَوْر الدولة الكولونياليّة الاستيطانيّة الإسرائيليّة في استدامة العنف، وترسيخ التفوُّق اليهوديّ. كذلك تُبرِز الدَّوْر المحوريّ الذي تؤدّيه المنظَّماتُ غير الحكوميّة الفلسطينيّة، والناشطون/ات، والصحافيّون/ات في مواجهةِ الإطارَيْن المهيمنَيْن وإنتاجِ معرفةٍ مضادّة. تدعو الورقة إلى إعادة تركيز إنتاج المعرفة المناهِضة للهَيْمَنة من خلال إبستمولوجيا مناهِضة للاستعمار في العلوم الاجتماعيّة، تأكيدًا على نضالات السكّان الأصلانيّين سعيًا إلى نزع الاستعمار الإبستمولوجيّ والمادّيّ.

كلمات مفتاحيّة: العنف والجريمة الداخليّان؛ نزع الاستعمار المعرفيّ؛ التخلّي الكولونياليّ المنظَّم؛ إنتاج المعرفة؛ فلسطين/ إسرائيل؛ الكولونياليّة الاستيطانيّة؛ التفوُّق العِرْقيّ؛ الأپرتهايد؛ النشاط السياسيّ-السوسيولوجيّ.

---

* هذه الدراسة فصلٌ ضمن كتاب (إنتاج المعرفة والفلسطينيّون في إسرائيل: من الهيمنة المعرفيّة الكولونياليّة نحو سيادة معرفيّة فلسطينيّة) الذي تحرّره الباحثة وَ د. مهنّد مصطفى، وسيصدر عن مدى الكرمل.

** أودّ أن أتقدّم بالشكر لزميلي مايكل رودريغيز على قراءته المعمّقة والدقيقة للدراسة، وعلى ملاحظاته القيّمة التي أسهمت في تعزيز أبعادها النظرية والنقدية وتطويرها، كما أشكر الصديق ساري حنفي على قراءته للدراسة وإبداء ملاحظاته القيّمة.

يتناول هذا المقال الأُطُر الإبستمولوجيّة التي تُشكِّل فَهْم الجريمة والعنف الداخليّ بين المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، من خلال تأطير هذه الظواهر داخل السياق الكولونياليّ الاستيطانيّ والأپارتهايد. ويتحدّى المقال الأشكال المهيمنة لإنتاج المعرفة السائدة التي تتجاهل المنطق السياسيّ والاقتصاديّ الكولونياليّ الاستيطانيّ للحَوْكَمة الإسرائيليّة، وكذلك تتجاهل تاريخ "المواطَنة الاقتلاعيّة" المبنيّة على "التراكم عبْر الانتزاع" (صبّاغ-خوري، 2024). ومن خلال تتبُّع صعود الجريمة المنظَّمة، وشبكات الابتزاز، وعلاقات اللامساواة المتجذّرة في البُنى التراتبيّة العرقيّة المتضمّنة في العلاقات الاجتماعيّة الكولونياليّة الاستيطانيّة، يُقدّم المقال تفسيرًا بنيويًّا للعنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطينيّ.

وبينما تتَّبِعُ أنماطُ إنتاج المعرفة التي تُنتَج في إسرائيل حول الفلسطينيّين في إسرائيل، بصورة عامّة، مساراتٍ متشابهةً لتلك التي يتقصّاها هذا المقال عبْر الحقول الأكاديميّة المختلفة، فإنّ هذا المقال يبحث بصورة منهجيّة كيفيّة تحليل العنف والجريمة وتأطيرهما نظريًّا. يشخّص هذا المقال پرديميْن مهيمنَيْن: الپرديم الـپاثولوجيّ/ الثقافويّ، وپرديم الأقلّيّة الإثنيّة/ الپرديم اللبراليّ. ثمّ يقدِّم پرديمًا ثالثًا ناشئًا يرتكز على تشخيص الـپارادیم الكولونياليّ الاستيطانيّ ونظام الفصل العنصريّ، والذي أجادلُ بأنّه يوفّر مقاربة أكثر تجذّرًا لتحليل العنف الداخليّ في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. ومن خلال تحليل منهجيّ للأدبيّات والتركيز على الفلسطينيّين في إسرائيل، يتحدّى هذا البحث أشكال العنف الإپستومولوجيّ الكامنة في پرديمات المعرفة الاستعماريّة. إضافةً إلى ذلك، يقدّم البحث نموذجًا لمقارَبةٍ في سوسيولوجيا المعرفة القابلة للتطبيق في سياقات استعماريّة وظواهر اجتماعيّة مماثلة.

تاريخيًّا، عزّزت العلومُ الاجتماعيّةُ الإسرائيليّةُ البُنى الكولونياليّةَ الاستيطانيّةَ من خلال تصوير الفلسطينيّين عبْر أُطُر استشراقيّة وإقصائيّة وثقافويّة وپاثولوجيّة تُخفي العنف البنيويّ والتراتبيّات الراسخة (Sabbgh-Khoury, 2022b). تُؤطِّر هذه المقارَبة المهيمنة تجارب الحياة الفلسطينيّة ضمن منطق الهيمنة الاستعماريّة، وهو ما يُعزِّز طمس تاريخ الفلسطينيّين ووكالتهم/ فاعليّتهم، وتهميش واقعهم. ومن خلال وضع هذه التمثيلات في سياق النُّظُم الأوسع لعلاقات القوّة، يسعى هذا المقال إلى إبراز العمليّات النظاميّة التي تُشكِّل الممارساتِ الإپستمولوجيّةَ في المجتمعات االكولونياليّة الاستيطانيّة. إنّ إدراك التفاعل بين "التمَوْضُع تجاه الاستعمار" والهيمنة الكولونياليّة -وهو ما يسمّيه ستارك (Stark, 1991) بالـمَيْل القِيَميّ لإنتاج المعرفة- يستدعي تفكيكًا نقديًّا

لپردايمات العلوم الاجتماعيّة الاستعماريّة. الپردايمات، كما أطرحها هنا، هي أنطولوجيّات متنافسة وليست إپستمولوجيّات فقط؛ فهي تمثّل فُهومًا متباينةً للواقع ذاته لا مجرَّدَ منهجيّات متنافسة لدراسته أو تفسيره.

في السياقات الكولونياليّة الاستيطانيّة، يُمكن أن يصبح إنتاج المعرفة السوسيولوجيّة متداخلًا بعمق مع ما أسمّيه "التمَوْضُع الأنطولوجيّ والإپستمولوجيّ تجاه السلطة الاستعماريّة". ولا أقصد بذلك اختزال إنتاج المعرفة، أو جعله قائمًا على ثنائيّات جوهرانيّة ثابتة، مثل المستعمِر مقابل المستعمَر (أو، في السياق الفلسطينيّ- الإسرائيليّ، اليهوديّ-الإسرائيليّ مقابل الفلسطينيّ). بل، وبإيحاء من "ثقافات المعرفة" (Knowledge Cultures) لدى سومرز (Somers, 1996)، وَ"السوسيولجيا الانعكاسيّة" (Reflexive Sociology) لدى بورديو وواكونت (Bourdieu; & Wacquant, 1992)، أؤكّد الحاجة إلى إدراك علاقات القوّة المترسّخة في الأنطولوجيّات الاستعماريّة. يُقرّ هذا التمييز بتعقيدات إنتاج المعرفة دون الإفراط في تبسيط ديناميكيّاتها.

العنف والجريمة الداخليّان في المجتمع الفلسطينيّ

يواجه المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل باستمرار عنفًا بنيويًّا يتمثّل في الإهمال السياسيّ- الاقتصاديّ، وسياسات الإفقار والعزل الچيتويّ في بلداتهم الفلسطينيّة، فضلًا عن التمييز القانونيّ (de jure) والفعليّ (de facto) الذي ترسّخه البُنى الكولونياليّة الاستيطانيّة القائمة (Beinin, 2013; Sabbagh-Khoury, 2018; 2022a; Shafir, 2018). مؤخّرًا، وبالتوازي مع مطلع القرن الحادي والعشرين، تفاقمت مظاهر العنف الداخليّ في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل (وأقصد هنا جرائم القتل، والجريمة المنظَّمة، والعنف المسلَّح، وسائر أشكال العنف الجسديّ) بالتوازي مع تصاعد العنف ضدّ المرأة، بما في ذلك الجرائم الجنسيّة وجرائم قتل النساء (femicide)[1] (زعبي، 2017؛ علي؛ ولوين-تشين، 2019؛ Kayan, 2021؛ Darweish; et al., 2020; Abraham Initiatives, 2024; Khatib; et al., 2022). وقد شهدت السنتان 2024 وَ2025 أعلى معدّلات في جرائم القتل الداخليّة المسجَّلة بين الفلسطينيّين في إسرائيل.

1. تُشكِّل النساءُ العربيّاتُ الغالبيّةَ (53 %) من بين النساء اللواتي قُتِلن خلال العَقد الماضي، رغم أنّهنّ لا يشكّلن سوى نحو 21% من مُجْمَل النساء في إسرائيل. وقد ارتفعت نسبتهنّ بين ضحايا جرائم القتل على نحوٍ مطّرد منذ عام 2019، لتتجاوز اليوم نصف عدد النساء اللواتي يُقتَلن سنويًّا. بالإضافة إلى ذلك، تبقى 46% من قضايا قتل النساء العربيّات دون حلّ، مقارنة بـ 9% فقط من قضايا قتل النساء اليهوديّات. انظر: (شموني، 2025).

لقد برزت الجريمة بين المواطنين الفلسطينيّين في دولة إسرائيل كإحدى القضايا الاجتماعيّة- السياسيّة الملحّة، حيث تؤثّر معدّلات القتل والجريمة على المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل على نحوٍ غير متناسب. فعلى الرغم من أنّ الفلسطينيّين يشكّلون خُمْس سكّان دولة إسرائيل، شكّلوا 78% من ضحايا جرائم القتل في عام 2023، وَ 80% في عام 2024 (Abraham Initiatives, 2024; Weinreb; et al., 2024؛ Abraham Initiatives, 2024; 2025; Weinreb; et al., 2025، و81.3% في عام 2024). أُطلق على هذه الظاهرة، في هذا البحث، مصطلح "العنف الداخليّ"، للإشارة إلى العنف والجريمة اللذَيْن يقعان بين المواطنين الفلسطينيّين أنفسهم (أي حين يُقتل فلسطينيّ على يد فلسطينيّ آخَر)، وذلك نظرًا للتركيز الكبير في الأدبيّات البحثيّة على العنف بين الجماعات (اليهود الإسرائيليّين مقابل الفلسطينيّين). ويجب فَهْم هذه الظاهرة ضمن السياق التاريخيّ والسياسيّ والاجتماعيّ- الاقتصاديّ الأوسع الذي يشكّل حياة الفلسطينيّين تحت الحكم الإسرائيليّ. يرتبط الارتفاع الحادّ في معدّلات العنف خلال العَقْدَيْن الماضيَيْن ارتباطًا وثيقًا بعقود من الاستيلاء اليهوديّ-الإسرائيليّ على الأراضي والموارد عبْر التجريد، والإهمال البنيويّ المتواصل، وبإعادة هَيْكَلة الاقتصاد وَفْق سياسات نيولبراليّة، فضلًا عن الدَّوْر الفعليّ للدولة في إنتاج الشروط التي ازدهرت في ظلّها الجريمة، واستدامتها عبْر "التخلّي الكولونياليّ المنظَّم".

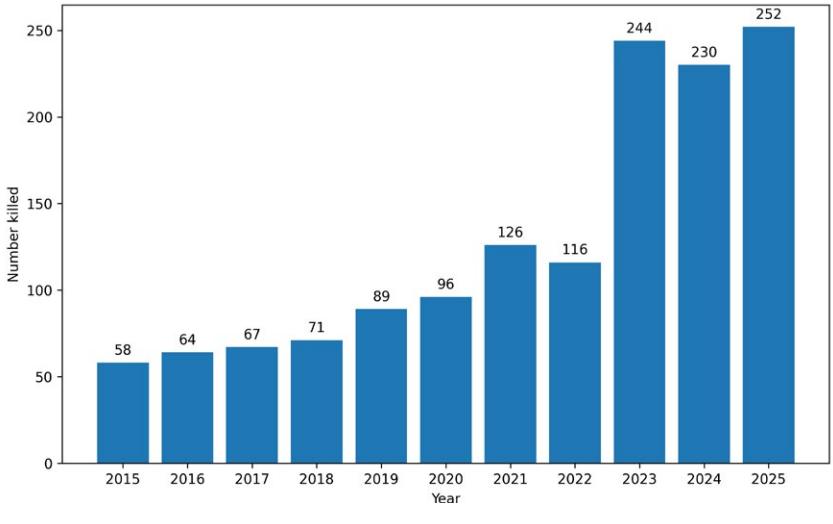

الشكل 1: ضحايا جرائم القتل بين المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، 2015- 2025. البيانات مأخوذة من (Abraham Initiatives, 2024; 2025 ؛ مبادرات إبراهيم، 2025)، ومجمَّعة من تقارير شرطة إسرائيل.

بالمقارنة مع المجتمع اليهوديّ في إسرائيل، كانت معدّلات جرائم القتل بين المواطنين الفلسطينيّين في الفترة الواقعة بين العامَيْن 1980 و1997 أعلى فعليًّا في صفوف اليهود الإسرائيليّين، وقد انخفضت تدريجيًّا مع مرور الوقت. وبحلول عام 2010، تقاربت الأعداد المطْلَقة لضحايا جرائم القتل في المجتمعَيْن، رغم أنّ الفلسطينيّين كانوا يشكّلون نحو 18% فقط من إجماليّ السكّان (يوضّح الشكل 1 معدّلات جرائم القتل خلال الفترة الممتدّة من عام 2015 إلى عام 2025).

بَيْدَ أنّ هذا التوازن انهار ابتداءً من عام 2021؛ إذ ارتفعت معدّلات القتل داخل المجتمع الفلسطينيّ ارتفاعًا حادًّا، متجاوزة نظيراتها في المجتمع اليهوديّ، واستمرّت في التصاعد عامًا بعد عام. وبحلول عام 2025، بات الفلسطينيّون (الذين لا يزالون يشكّلون 20% فقط من السكّان) يشكّلون نحو 80% من مجْمَل ضحايا جرائم القتل، في ذروة غير مسبوقة تنطوي على اختلال بنيويّ عميق. (ألمو-كاپيتال؛ وهيرشكوڤيتس، 2023).

إجمالًا، وهو ما أشير إليه بمصطلح "التفكُّك الاجتماعيّ" في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل ويتمثّل في التآكل التدريجيّ للتماسك الاجتماعيّ، وتراجع روابط التضامن، وضمور المؤسّسات المجتمعيّة التي تتمحور حول الحَوْكَمة الذاتيّة، إضافة إلى تراجع الجهود الجماعيّة للنضال ضدّالظرف الاستعماريّ. وفي ظلّ غياب كِيان سياديّ يفرض عَقدًا اجتماعيًّا يضمن رفاه الفلسطينيّين، كان هذا التفكّك مدفوعًا جزئيًّا بدخول السياسات النيولبراليّة وبالتحوُّلات الاقتصاديّة الأوسع التي شهدتها دولة إسرائيل، فقد أسهمت هذه العمليّات في تعزيز النزعة الفردانيّة، وأتاحت نشوء طبقة وسطى فلسطينيّة، وفي الوقت ذاته عمّقت الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة داخل المجتمع.

يتغلغل العنف إلى جميع جوانب الحياة اليوميّة؛ فالهشاشة الناتجة عن غياب الدولة (ما تسمّيه جيلمور (Gilmore, 2007) "التخلّي المنظَّم") أو الغياب المتعمَّد لموارد الدولة (انظر أيضًا مناقشة واكونت (Wacquant, 2009) حول التقليص المؤسَّسيّ لدَوْر الدولة) تُمْلي الكيفيّة التي يعيش بها الفلسطينيّون في ظلّ شبح دائم من أشكال العنف المتعدّدة. صحيح أنّ الانتقادات الموجَّهة لمصطلح "التخلّي المنظَّم" تشير إلى أنّ استخدامه قد يقوم على افتراض معياريّ أو لبراليّ مُفادُهُ أنّ الدولة ملتزمة فعلًا أو معنيّة برعاية جميع مواطنيها، وأنّ "التخلّي المنظَّم" يشكّل خَرْقًا للعَقد الاجتماعيّ، إلّا أنّني أجد المصطلح المعدَّل الذي أقترحه، "التخلّي الكولونياليّ المنظَّم"، مفيدًا في سياق الفلسطينيّين في إسرائيل. فالدولة الكولونياليّة الاستيطانيّة الإسرائيليّة لا تقوم على الدمج، بل على

منطق بنيويّ قِوامه الإزالة والإقصاء المكانيّ والاحتواء. ومع ذلك، تُقدِّم نفسها على أنّها دولة ديمقراطيّة، مانحةً الجنسيّة للفلسطينيّين ضمن حدودها. وقد تبنّى الفلسطينيّون إطار المواطَنة لا من منطلق الاندماج، بل كأداة للمطالَبة السياسيّة بالحقوق، ووسيلة للبقاء، مطالبين بتوفير مَطالبهم وحقوقهم المفترَضة والمصاحَبة لهذه المواطَنة الكولونياليّة الاستيطانيّة (صبّاغ-خوري، 2024). في هذا السياق، لا يجسّد مفهوم "التخلّي الكولونيالي المنظَّم" إخفاق الدولة في الوفاء بالمعايير الليبراليّة، بل يشكّل الإهمالُ سِمَةً تأسيسيّة للحَوْكَمة وإستراتيجيّةَ حكْم متأصّلةً في الكولونياليّة الاستيطانيّة، وهي إستراتيجيّة تقوم على الإهمال المنهجيّ، والتهميش، والحكْم التفاضليّ ضدّ المواطنين الفلسطينيّين، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مظهر الإدماج الديمقراطيّ. وبذلك، يؤطّر هذا المفهوم الإهمال باعتبارها تقنيّة من تقنيّات النزع والاحتواء، لا بوصفها حالة شاذّة أو انحرافًا عن المشروع السياسيّ للدولة الكولونياليّة الاستيطانيّة.

أحد أهمّ العوامل التي أسهمت في تفاقم العنف الداخليّ في المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل هو التمييز الذي تنتهجه دولة إسرائيل تجاه المواطنين الفلسطينيّين منذ إقامتها. فمنذ بدء النكبة عام 1948، خضع الفلسطينيّون الذين بقُوا داخل حدود الدولة الإسرائيليّة الناشئة لنظام الحكم العسكريّ حتّى عام 1966. وقد تميّزت هذه الحقبة بمصادرات واسعة للأراضي، وفرض قيود صارمة على حرّيّة التنقّل، واعتماد أشكال المصادرة الرأسماليّة العِرْقيّة على الموارد، إلى جانب الممارسات القمعيّة السياسيّة. وبعد انتهاء الحكم العسكريّ، واصلت السياسات الحكوميّة تقييد وخنق تطوير المدن والقرى الفلسطينيّة، حارمةً إيّاها من البُنى التحتيّة الأساسيّة، والفرص الاقتصاديّة، والخدمات الاجتماعيّة. وقد أدّى هذا الإهمال الـمُمَأْسَس إلى خلق ظروف من الضائقة الاقتصاديّة، وارتفاع معدّلات البطالة، وقلّة الفرص التعليميّة (Zureik, 1979; Rouhana; & Sabbagh-Khoury, 2014). لقد مهّدت هذه العمليّات الطريق لوجود فوارق اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة مستمرّة، وعمّقت التبعيّة الاقتصاديّة لدولة إسرائيل والمجتمع اليهوديّ، وأسهمت في تحويل الفلسطينيّين من سكّان أغلبيّة في وطنهم التاريخيّ إلى أقلّيّة أصلانيّة داخل نظام كولونياليّ استيطانيّ.

اتّسم نهج الدولة الإسرائيليّة للتعامل مع الجريمة داخل المجتمع الفلسطينيّ بممارسة "الرقابة الانتقائيّة" (أي الإفراط في قمع النشاط السياسيّ وعدم محاسبة الضالعين في الجريمة (Boulos, 2020; Ben-Porat; & Yuval, 2019))، إلى جانب الإهمال المتعمَّد في تفكيك شبكات الجريمة المنظَّمة وعصابات

الإجرام التي ترسّخت داخل البلدات العربيّة. وقد تعرّضت أجهزة إنفاذ القانون الإسرائيليّة لانتقادات واسعة لسماحها للمنظَّمات الإجراميّة بالعمل دون محاسبة، بينما تستهدف على نحوٍ غير متناسبٍ النشاطَ السياسيّ والنضال الفلسطينيّ، ممّا أدّى إلى انتشار حالة واسعة من انعدام الثقة تجاه تلك الأجهزة (زعبي، 2017). وقد أفضى هذا الازدواج القمعيّ-الإهماليّ إلى تفاقم الظروف التي ينتشر فيها العنف (يوضّح الشكل 2، على سبيل المثال، كيف تقمع الشرطة الإسرائيليّة المسلّحة المحتجّين/ات ضدّ انتشار الجريمة). ومع تراجع احتكار الدولة للعنف المشروع، انفتحت الساحة أمام المنظَّمات الإجراميّة والأفراد النافذين لاحتكار العنف (Sabbagh-Khoury, 2025b).

ينبع انعدام الثقة الموثَّق لدى المواطنين الفلسطينيّين تجاه الشرطة الإسرائيليّة جزئيًّا من غياب المساواة السياسيّة والاجتماعيّة الشديدة (Khatib; et al., 2022). فبالنسبة للعديد من الفلسطينيّين، بمن فيهم الجيل الشاب (على سبيل المثال الشباب الذين قادوا الحراك الفحماويّ)، التدخّلُ الشرطيّ لوحده لا يكفي ليحلّ مشكلة الجريمة والعنف الداخليّ بصورة فعّالة، وذلك استنادًا إلى اقتناعهم بأنّ جذورها تعود إلى منطق الحَوْكَمة الكولونياليّة الاستيطانيّة (Tatour; & Tatour, 2024).[2] في هذه الحالة، يظهر التخلّي الكولونياليّ المنظَّم وسط الحَوْكَمة الأدائيّة: ففي عام 2021، صدّق الكنيست الإسرائيليّ على القرار الحكوميّ رقم 549، الذي حمل العنوان "خطّة مواجهة ظواهر الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ، 2022-2026"، والذي تعهّد بتخصيص مليارات الشواقل للحدّ من العنف وتعزيز دعم المجتمع العربيّ لإنفاذ القانون. بَيْدَ أنّ فشل التنفيذ، إلى جانب محدوديّة نطاق القرار، أدّيا إلى فشله النسبيّ في معالجة العنف أو الحدّ منه، كما تشير الأدبيّات والتقارير الميدانيّة (Abraham Initiatives, 2024). منذ ذلك الحين، تصاعد عدد الضحايا إلى مستويات غير مسبوقة.

يُعَدّ انتشار السلاح عاملًا حاسمًا آخَر في فَهْم الارتفاع الأخير في العنف الداخليّ. فعلى مدى العَقدَيْن الماضيَيْن، تدفّقت كمّيّات كبيرة من الأسلحة إلى البلدات والمجتمع الفلسطينيّ؛ إذ تشير التقديرات إلى أنّ الغالبيّة العظمى منها جاءت من مصادر عسكريّة وأمنيّة إسرائيليّة (Mazali; et al., 2017)، بينما جرى تهريب جزء

2. يَعزو العديد من الفلسطينيّين العنف الداخليّ إلى الدولة الاستيطانيّة: إذ جاء في تصريحات الحراك الفحماويّ في عام 2021 أنّ "الاستعمار الصهيونيّ مسؤول عن الجرائم التي نتعرّض لها يوميًّا كفلسطينيّين" (Tatour; & Tatour, 2024, P. 131). قمعت الشرطة الإسرائيليّة الحراك، رغم أنّ معدّلات الجريمة شهدت انخفاضًا خلال فترة الاحتجاج.

منها عبْر الحدود. وقد استغلّت المنظَّمات الإجراميّة ضعف الرقابة الشرطيّة لتوسيع نفوذها، وغالبًا ما انخرطت في ممارسات الابتزاز (Siegel, 2023). كذلك أسهَمَ نفوذ هذه المنظّمات الإجراميّة في تقويض ثقة المواطنين بقدرة الشرطة على فرض المساءلة. انعدام الثقة هذا لا ينبع فقط من الخوف من الانتقام، بل كذلك من التصوّر الواسع أنّ الدولة تمارس احتكارها للعنف بصورة انتقائيّة؛ إذ تُكثِّف من قمعها وضبطها للنشاط السياسيّ، في حين تبقى إلى حدّ كبير غائبة عندما يتعلّق الأمر بحماية المواطنين الفلسطينيّين من العنف والجريمة المنظّمة.

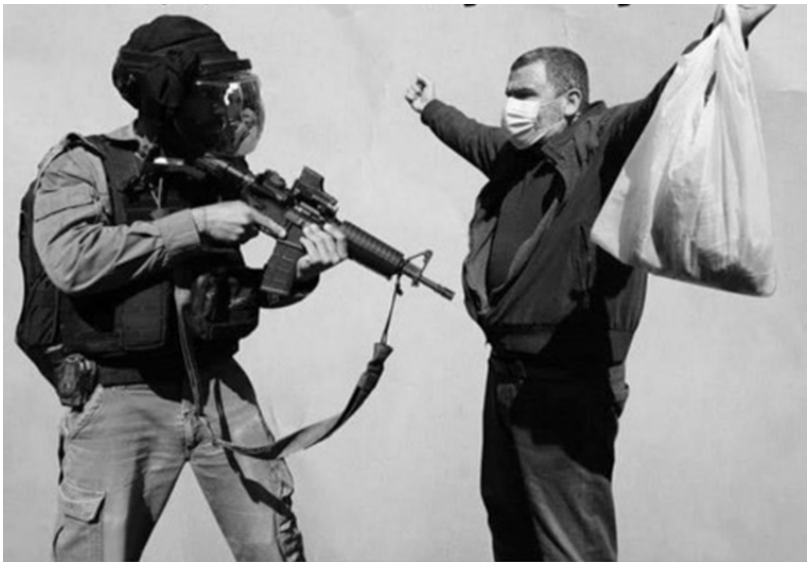

الشكل 2: مواطن فلسطينيّ في إسرائيل (وهو طبيب) يتظاهر ضدّ إهمال الشرطة والعنف الداخليّ، ويواجه الشرطة الإسرائيليّة المسلَّحة، في أمّ الفحم، في 5 آذار 2021.

(مصدر الصورة: الباحثة).

كلّ ذلك يحدث في سياق تزايد مطّرد في الهرميّة العِرقيّة، إلى جانب اتّساع الفجوات الاقتصاديّة داخل المجتمع الفلسطينيّ، بالتزامن مع تحوُّل الدولة الإسرائيليّة نحو خدمة مصالح السوق وتقليص برامج الرعاية الاجتماعيّة (Krampf, 2020; Maron; & Shalev, 2017). تتعايش النيولبراليّة الإسرائيليّة مع التراتُبيّات الكولونياليّة الاستيطانيّة، بما يعزّز ويعمّق الانقسامات القائمة أصلًا (Tzfadia; & Yacobi, 2018).

هذا لا يعني أنّ المجتمع الفلسطينيّ خامل؛ بل على العكس من ذلك تمامًا، فقد شهدت مختلِف البلدات الفلسطينيّة داخل إسرائيل، على امتداد العَقد الماضي، موجات متواصلة من الحركات والاحتجاجات الشعبيّة، عكست حضورًا سياسيًّا وسعيًا مستمرًّا لمواجهة الجريمة، والتهميش، وسياسات الإقصاء، وإن اتّسمت في كثير من الأحيان بالتجزّؤ وغياب الاستدامة التنظيميّة. بالاضافة إلى ذلك -وعلى سبيل المثال لا الحصر- في عام 2017، وثانيةً في عام 2021، أنشأت اللجنة القُطريّة العليا أكثر من 110 من "لجان نشر السلام" ابتغاء الوساطة في النزاعات المحلّيّة -وخاصّة بين العائلات أو بين أصحاب المصالح التجاريّة- ومن أجل منع الجرائم، بما في ذلك جرائم القتل (صلاح، 2025). سعت هذه المبادرات الشعبيّة إلى تعزيز التضامن المجتمعيّ، والحِوار، والمسؤوليّة الجماعيّة، بوصفها شكلًا من أشكال المقاومة الأصلانيّة لسياسات الدولة التي تُديم العنف والتفكّك. في عام 2024، قامت لجنة أمّ الفحم بالوساطة في قرابة ألف حالة.[3] غير أنّه في كانون الثاني 2025، قامت السلطات الإسرائيليّة بحظر لجان نشر السلام، بذريعة وجود صلات مزعومة بينها وبين الجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة المحظورة قانونيًّا، واعتقلت زعيمها الشيخ رائد صلاح، وصنّفت هذه اللجانَ "منظَّمات إرهابيّة".[4] يعكس هذا القمع إستراتيجيّة كولونياليّة استيطانيّة أوسع تقوم على تقويض وتجريم التنظيمات الشعبيّة الأصلانيّة ووصمها بأنّها تهديد أمنيّ. وبِذا، تعيد إسرائيل تأكيد سيطرتها، وتنزع الشرعيّة عن أيّ تماسك فلسطينيّ، وتُعيد إنتاج العنف ذاته الذي كانت تلك المبادرات تسعى إلى الحدّ منه.

مع ذلك، وعلى الرغم من هذه الظروف القاسية، يواصل الفلسطينيّون في إسرائيل مقاومة الجريمة والعنف بأشكال جماعيّة ومتعدّدة. فخلال الفترة التي جرى فيها العمل على استكمال هذا المقال، بادر الفلسطينيّون في الداخل إلى تنظيم حدثَيْن جماهيريَّيْن واسعَيْن مناهضَيْن للجريمة والعنف.

تَمثَّلَ الحدث الأوّل في إقامة مظاهرة ضخمة وإضراب عامّ في 27 كانون الثاني 2026، انطلقت شرارتهما من مدينة سخنين، في أعقاب احتجاج رجل الأعمال إبراهيم زبيدات على حادثة إطلاق نار إجراميّة، حين أقدم على إغلاق مكان عمله رفضًا لدفع "الخاوة". وسرعان ما تحوّل هذا الاحتجاج الفرديّ إلى مبادرة محلّيّة أُعلن في إطارها عن الإضراب والمظاهرة، قبل أن تتّسع رقعتها وتنضمّ إليها لاحقًا

3. (صلاح، 2025).

4. انظر: (مكان، 2025).

نحو 35 قرية ومدينة عربيّة. ومع تصاعد الزخْم الشعبيّ، التحقت بالركب لجنة المتابعة العليا وأعلنت عن إضراب شامل ومظاهرة قطْريّة في مدينة سخنين. وقد شارك في هذه المظاهرة ما يُقدَّر بنحو مئة ألف شخص، وهو ما يجعلها واحدة من أكبر المظاهرات التي شهدها الفلسطينيّون في إسرائيل خلال العَقدَيْن الأخيرَيْن، وبخاصّة منذ اندلاع حرب الإبادة على قِطاع غزّة في السابع من أكتوبر 2023. وقد عكست هذه اللحظة ما يمكن توصيفه بـأنّه "انتفاضة مجتمعيّة" بالمعنى الواسع: تضافر داخليّ واسع داخل المجتمع الفلسطينيّ أعاد إنتاج الفعل الجماعيّ بوصفه فعلًا علنيًّا ومرئيًّا.

أمّا الحدث الثاني، فتمثّل في واحدة من أكبر المظاهرات التي نُظِّمت في مركز "المدنيّة" اليهوديّة، مدينة تل أبيب، في 31 كانون الثاني 2026. وجّهت هذه المظاهرة رسالة مباشرة إلى الحكومة الإسرائيليّة لتتحمّل مسؤوليّاتها في وقف الجريمة والعنف، ودعت في الوقت نفسه المجتمع الإسرائيليّ إلى الانخراط في مواجهة هذه الظاهرة. وقد شكّلت هذه المظاهرة حدثًا سياسيًّا مفصليًّا، لا من حيث حجم المشاركة فحسب، بل كذلك من حيث دلالتها؛ إذ تُعَدّ، على الأرجح، أكبر فعل احتجاجيّ بادر إليه الفلسطينيّون في الداخل في قلب الحيّز السياسيّ الإسرائيليّ، ورافقه تضامن ملحوظ -وربّما غير مسبوق- من قِطاعات في المجتمع اليهوديّ-الإسرائيليّ حول قضيّة مدنيّة، لا قوميّة أو أصلانيّة، تتعلّق بمواجهة الجريمة والعنف. إنّ واقع الحياة في ظلّ الجريمة والنضال ضدّها يُعَدّ أحد الشروط الاجتماعيّة التي تشكّل حياة الفلسطينيّين داخل إسرائيل خلال قرابة الخمسة عشر عامًا الأخيرة؛ وهو الواقع ذاته الذي سعت الأبحاث الأكاديميّة إلى تفسيره. في الأقسام التالية، سأعرض مقاربتي المنهجيّة، ثمّ أستعرض البرديمات المهيمنة في فَهْم الجريمة والعنف داخل المجتمع الفلسطينيّ.

المنهجيّة

تُجري هذه الدراسة مراجعة منهجيّة للأدبيّات البحثيّة والأكاديميّة، إلى جانب المصادر الصّحافيّة، وتقارير المنظّمات غير الحكوميّة، باللغات العربيّة والعبريّة والإنجـليزيّة، منذ عام 1948 حتّى الوقت الحاضر، بغية تحليل إنتاج المعرفة المتعلّق بالعنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل تحليلًا نقديًّا. ومن خلال فحص البحوث المتعدّدة التخصُّصات -بما في ذلك علم الاجتماع، والعلوم السياسيّة، وعلم الجريمة، ودراسات النوع الاجتماعيّ-

تحدّد الدراسة البرادايمات المعرفيّة الرئيسيّة التي صاغت الخطاب حول الجريمة والعنف.[5] وتعتمد الدراسة على قاعدة بيانات ثانويّة واسعة تضمّ أكثر من 90 مقالًا أكاديميًّا، بما في ذلك التقارير الإحصائيّة، ووثائق في السياسات العامّة، والتحليلات التاريخيّة، وذلك لتأطير ظاهرتَي العنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطينيّ في سياق البُنى الأوسع للحكم الكولونياليّ الاستيطانيّ والرقابة الشُّرَطيّة المُعَرْقَنة.

تتبنّى هذه الدراسة مقاربة "التشخيص الثقافيّ" (cultural diagnostics) التي طرحها رودريچيز-مونيز (Rodríguez-Muñiz, 2015)، لفحص كيفيّة تأثير "قِصَر النظر الأنطولوجيّ" (ontological myopias) - أي الافتراضات العميقة والمترسّخة حول طبيعة المجتمع- في تشكيل إنتاج المعرفة. وباستخدام تحليل المحتوى النوعيّ، تتتبّع الدراسة السرديّاتِ السائدةَ والمناهِضةَ للهَيْمنة عبْر المصادر الأكاديميّة والحكوميّة ومصادر المجتمع المدنيّ. يشمل التحليل تقارير صادرة عن منظّمات غير حكوميّة إسرائيليّة وفلسطينيّة، ويقارن النتائج بسياقات كولونياليّة استيطانيّة مماثلة. تكشف هذه المقارَبة كيفيّة تنظيم وإعادة إنتاج "التخلّي الكولونياليّ المنظَّم"، موفّرة المجال لفَهْم نقديّ للعنف والتهميش داخل المجتمع الفلسطينيّ. من خلال الاستعانة بمصادر تتجاوز حدود الأبحاث الأكاديميّة الصِّرْفة -كالصحافة الاستقصائيّة والبحوث المجتمعيّة على سبيل المثال- تُبرز هذه الدراسة كيف من الممكن أن تتولّد معرفة بديلة عبْر الممارسات الجماعيّة. وفي ظلّ غياب جامعات فلسطينيّة مستقلّة داخل إسرائيل، تُصْبح هذه المِساحات مواقع حاسمة لإنتاج المعرفة. تجادل الدراسة بأنّ الانخراط في أشكال البحث التي يقودها الفلسطينيّون، إلى جانب المقاربات النقديّة الإسرائيليّة،[6] يكشف عن إپستمولوجيّات بديلة متجذّرة في التجارب المعاشة والتحليلات البنيويّة. تتحدّى هذه المعارف الأُطُر المهَيْمِنة التي تعتمد اعتمادًا مفْرِطًا على تفسيرات ثقافويّة أو مُعَرْقَنة، وتقدّم بدلًا من ذلك نقدًا راسخًا لبُنى السلطة.

تُتيح هذه المقارَبة فَهمًا أدقّ للعنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطينيّ من خلال مَرْكَزة أصوات وأُطُر التحليل لدى المجموعة التي تعاني منها بصورة مباشرة، والذين تُشكِّل مواقعُهم/نّ المعرفيّةُ مواقفَ نقديّةً تجاه السلطة

5. في هذه المقالة، لا أتناول الأدبيّات المتعلّقة بالعمل الاجتماعيّ وعلم النفس.

6. لا أقصد أن أدّعي أنّ المعرفة التي يُنتجها الفلسطينيّون حول هذا الموضوع هي فقط الصحيحة، أو الأكثر صرامة بالضرورة. فقد ألّف عدد قليل من الباحثين والناشطين الإسرائيليّين أيضًا أعمالًا محوريّة، غالبًا بالتعاون مع الفلسطينيّين.

الاستعماريّة، وفي الوقت نفسه، تتحدّى أنماطَ المعرفة المهيمنة التي تعمل على نزع الطابع السياسيّ عن العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ.

پردايمات إنتاج المعرفة

تُصوِّر النظريّة السوسيولوجيّة العنف كظاهرة اجتماعيّة، لا مجرّد سلوك فرديّ معزول. فقد أظهر دوركهايم، في دراسته حول الانتحار، أنّ اليأس الفرديّ غالبًا ما يكون نتاجًا لقوًى بُنيويّة مثل الأنومي (فقدان المعياريّة) وتفكّك الروابط الاجتماعيّة (Durkheim, 2006). لاحقًا، وسّع المنظّرون هذا التحليل ليشمل ظواهر أخرى مثل القتل والحرب، مؤكّدين أنّ العنف يتشكّل بفعل ظروف سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة (Collins, 2011; Jackman, 2002; Malešević, 2022; Wieviorka, 2014; Vigil, 2003). كذلك بدأت الدراسات أيضًا تتتبّع كيف يمكن أن يمثّل التجريد البُنْيَويّ من الأرض والموارد شكلًا من أشكال العنف المنظّم. ويقوّض هذا المنظور التفسيرات الفردانيّة، كاشفًا، بدلًا من ذلك، كيف تُحدِّد الظروف البنيويّة (نحو: الفقر؛ اللامساواة؛ الاضطهاد السياسيّ؛ الأنماط الثقافيّة) أنماطَ السلوك العنفيّ على المستويات الدقيقة، والمتوسّطة، والكلّيّة (the micro, meso and macro).

لقد شكّلت پردايمات مختلفة في إنتاج المعرفة، عبْر الزمن، الخطاباتِ الأكاديميّةَ وصياغاتِ السياسات العامّة المتعلّقةِ بالعنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. يتمثّل الأوّل في الپردايم الثقافيّ- الـپاثولوجيّ، الذي يصوّر العنف بوصفه ناشئًا من اختلالات ثقافيّة أو اجتماعيّة داخل المجتمع الفلسطينيّ، عازيًا الجريمة إلى نواقص جوهريّة مفترَضة. والپردايم الثاني هو پردايم الأقلّيّة العِرْقيّة/ الپردايم اللبراليّ، الذي يعزو العنف إلى التراتبيّة الاجتماعيّة والتهميش، مشدِّدًا على أنّ التمييز البنيويّ يسهم في إلحاق الضرر الاجتماعيّ. أمّا الثالث، وهو الأبرز والأكثر إقناعًا في تفسير الظاهرة، فهو پردايم الكولونياليّة الاستيطانيّة والفصل العنصريّ، الذي ينسب العنف إلى التجريد البنيويّ، والإهمال المَمَنْهَج، وَ"التخلّي الكولونياليّ المنظَّم". وتوفّر هذه الپردايمات، مجتمعةً، عدسات متمايزة، وفي بعض الأحيان متنافسة، لفَهْم الواقع المعقَّد الذي يشكّل حياة الفلسطينيّين في ظلّ السيطرة الإسرائيليّة.

ورغم أنّني أقدّم الپردايمات بترتيب متسلسل، لا ينبغي لهذا التقديم أن يوحي بوجود تطوُّر خطّيّ أو مسار تصحيحيّ نحو الأفضل. فضمن حقول المعرفة الإسرائيليّة السائدة (وبخاصّة في مؤسّسات الدولة ووسائل الإعلام الإسرائيليّة)، يظلّ الپردايم المناهض للاستعمار موقفًا فكريًّا مضادًّا للهيمنة ومتمرّدًا، وليس

نتيجة للتطوُّر الطبيعيّ للبحث الأكاديميّ. وبدلًا من أن يحلّ محلّ المقارَبات السابقة أو استبدالها، أجادل بأنّه من المهمّ أنّ الپردايم المناهض للاستعمار يعيد توجيه الأسس الإپستمولوجيّة للحقل برمّته، ويدعو إلى تبنّي أنماط نقديّة جديدة وجذريّة تمسّ منطلقاته المعرفيّة لا مجرّد استنتاجاته التحليليّة.

پاثولوجيّات الإجرام

تاريخيًّا، تشكّلت الخطابات الأكاديميّة وخطابات السياسات المتعلّقة بالعنف والجريمة بين المواطنين الفلسطينيّين وَفْق ما أُسمّيه "الپردايم الثقافيّ-الـپاثولوجيّ". ويَفترض هذا الإطار، الذي كان سائدًا في الدراسات السابقة، أنّ انتشار الجريمة في المجتمعات الفلسطينيّة يعود إلى نواقص ثقافيّة داخليّة، أو إلى پاثولوجيّات أو اعتلالات اجتماعيّة جوهرانيّة، كثيرًا ما تُربط بالإسلام (طوليدانو، 1984؛ Shoham, 1962; Reifen, 1964; Shoham; Segal; & Rahav, 1975; Landau; Drapkin; & Arad, 1975). وبحسب هذا المنظور، تُفسَّر معدّلات الجريمة المرتفعة بوصفها نتيجة للتقليديّة، والبُنى الأبويّة، والقَبَليّة أو المجتمعات المبنيّة على النُّظُم العشائريّة، والرفض الثقافيّ أو الدينيّ المفترَض لفرض معايير الدولة الحديثة. وقد صوّر الباحثون وصانعو السياسات الذين يعملون ضمن هذا الپردايم المجتمعَ الفلسطينيَّ على أنّه مهيَّأ بطبيعته للفوضى والاضطراب، محدِّدين بذلك جذور الجريمة ضمن ممارساته الثقافيّة وبنْيته الاجتماعيّة. بَيْدَ أنّ البيانات الإمـپريقيّة تربك مثل هذه الپرديمات التبسيطيّة من التفسير. على سبيل المثال، إذا كانت الثقافة أو البُنى الاجتماعيّة التراتبيّة وحدها المسؤولة عن ارتفاع معدّلات القتل داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، فكيف يمكن تفسير أنّ معدّل جرائم القتل أقلّ بكثير (ويتناقص عبر الزمن) بين الفلسطينيّين الذين في الضفّة الغربيّة المحتلّة وقِطاع غزّة، فضلًا عن كونه منخفضًا في دول عربيّة وإسلاميّة أخرى مثل الأردن ومصر؟

بدلًا من اعتبار المعايير والقِيَم نتاجًا اجتماعيًّا، قدّم الباحثون تلك القِيَم والمعايير على أنّها مكوِّنات جوهرانيّة للهُويّة "العربيّة". وتستحضر هذه الدراسات ما وصفه تحليل موينيهان (Moynihan, 1965) بـِ "تشابك الپاثولوجيا" في تفسير فقر السود في الولايات المتّحدة. فعلى سبيل المثال، يوضّح كوهين (Cohen, 1981) ما يراه اختلافًا بين الإجرام العربيّ في إسرائيل والإجرام اليهوديّ قائلًا: "العرب، الذين يحملون إرثًا ثقافيًّا يسمح بحلّ النزاعات عبْر العنف، يُنتِجون مجموعة إجراميّة ميّالة إلى الجرائم العنيفة. أمّا اليهود، بتاريخ طويل من البقاء من خلال مُضاهاة العالم المعادي

بذكائهم، فيُنتِجون مجرمين بميول افتراسيّة". (Cohen, 1981, P. 138). ويذهب لانداو، ودراپكين، وأراد (Landau; Drapkin; & Arad, 1975) في الاتّجاه نفسه بقولهم: "أحد أبرز الاختلافات بين المجتمع العربيّ التقليديّ والمجتمع الغربيّ (الممثَّل في هذه الدراسة باليهود الغربيّين) هو الموقف من المرأة؛ ففي المجتمع العربيّ، يحتلّ الذكر الدَّوْر المسيطِر". (Landau; Drapkin; & Arad, 1975, P. 393).

يتمحور أحد التفسيرات المركزيّة في هذا الپردايم، والمستمَدّ من "نموذج الصراع الثقافيّ"، حول التحوُّل القسريّ الذي يُفترَض أنّ العرب التقليديّين قد خضعوا له تحت هَيْمَنة المجتمع الإسرائيليّ الحديث. فبحسب هذا المنظور، فسّر الباحثون ارتفاع معدّلات الجريمة والانحراف كنتيجة لاختلال النظام الاجتماعيّ التقليديّ الذي أحدثه هذا التحوّل المفروض. ويلخّص زريق (Zureik, 1988) هذا الپردايم بإيجاز ودقّة بقوله:

> عند تطبيقه على وضع الأقلّيّة الفلسطينيّة تحت السيطرة الإسرائيليّة، تجادل النظريّات الكلاسيكيّة في الجريمة بأنّ ارتفاع معدّلات الجريمة بين الفلسطينيّين في إسرائيل يعود إلى التغيُّر الاجتماعيّ السريع، الذي أدّى إلى تفكيك النظام الاجتماعيّ التقليديّ. فالاحتكاك بالمجتمع اليهوديّ وبمنظومته القِيَميّة الغربيّة والحديثة يَنتج عنه تفكُّك اجتماعيّ يُفْضي إلى ظهور أشكال منحرفة من السلوك. وهكذا، تُقدَّم مشكلات الجريمة والانحراف في القِطاع العربيّ باعتبارها ثمنًا لا مفرّ منه تدفعه المجتمعات التقليديّة التي تمرّ في تحوُّلات اجتماعيّة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصاديّة. ومتى ما جرى تحقيق التكيُّف والاندماج الثقافيّ، فسوف يتراجع الصراع، وسيجري التخفيف من تجلّياته السلبيّة المرافِقة. (Zureik, 1988, P. 411).

عمل الپردايم الثقافيّ- الپاثولوجيّ على تفسير العنف من منظور ثقافويّ، وهو ما يبرِّر على نحوٍ غير مباشر إهمالَ الدولة.[7] فعندما تؤطَّر الجريمة بوصفها مشكلة ثقافويّة متأصّلة، يصبح من الممكن للبحث الأكاديميّ أن يُضفي شرعيّة على تهرُّب المؤسَّسات الإسرائيليّة من معالجة الشروط الاجتماعيّة والسياسيّة البنيويّة التي أتاحت صعود شبكات وعصابات الجريمة. غالبًا ما يعزو هذا

7. بينما تركّز هذه الورقة على المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، تجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة صورًا نمطيّة مماثلة استُخدمت أيضًا في تصوير المِزْراحِيِّيمْ "اليهود المهاجرين من البلدان العربيّة وشمال أفريقيا"، بوصفهم أكثر مَيْلًا إلى الجريمة أو الانحراف (انظروا: Zanger-Tishler, 2022).

الپردايم الجريمة داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل إلى نقائص ثقافويّة مزعومة، أو يُدْرجها ضمن سرديّات نظريّة التحديث، بحيث يصوَّر هذا المجتمع كأنّه ينتقل من التقليديّة إلى الحداثة بفعل تأثير الدولة والمجتمع الإسرائيليَّيْن. هذا التأطير الاختزاليّ يسطِّح المسارات التاريخيّة المعقَّدة، ويُخفي تاريخيّة تطوُّر المجتمع الفلسطينيّ منذ نكبة عام 1948، وكذلك يمحو الدَّوْر البُنيويّ الكولونياليّ الاستيطانيّ، ويفشل في الاعتراف بكيفيّة أنّ سلب الوطن، وفرض هياكل الدولة الإسرائيليّة، والاقتلاع، والفصل العنصريّ، وتقييد الحركة، قد أعادت تشكيل النسيج الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ للحياة الفلسطينيّة بعمق. وفي سياق العنف ضدّ النساء الفلسطينيّات، ينسب هذا الپردايم ما يُسمّى "جرائم الشرف" إلى پاثولوجيّات ثقافيّة مزعومة، وهو ما يعزّز سرديّات استشراقيّة وجوهرانيّة عن ثقافة العنف. بَيْدَ أنّ هذا التفسير يُخفي دَوْر مؤسَّسات الدولة في إعادة إنتاج هذا العنف وتمكينه. وبالمقارنة مع تعاملها مع العنف القائم على النوع الاجتماعيّ في المجتمع اليهوديّ- الإسرائيليّ، لم تتعامل الشرطة الإسرائيليّة مع شكاوى النساء الفلسطينيّات، وأظهرت نمطًا من الإهمال في ملاحقة الجناة العرب أو توجيه التهم إليهم (بطشون، 2021؛ Shalhoub-Kervorkian; & Daher-Nashif, 2013; Touma-Sliman, 2005; Hassan, 2002). هذا التفاوت يكشف أنّ تقاعس الدولة ليس محايدًا بأيّ حال؛ بل إنّه شكل من أشكال "التخلّي الكولونياليّ المنظَّم" الذي يؤثّر بشكل غير متناسب على النساء الفلسطينيّات، ممّا يضاعف من هشاشتهنّ، ويفاقم العنف المنهجيّ الواقع عليهنّ. إنّ التحليلات الأكاديميّة التي تتجاهل هذه الحقيقة الإمپيريقيّة تُخاطر، في أحسن الأحوال، بإنتاج سرديّات جزئيّة وغير نقديّة، وفي أسوأ الأحوال هي تخاطر بإعادة إنتاج أُطُر استشراقيّة تُحمِّل "الثقافة" مسؤوليّة العنف، بدلًا من الاعتراف بأنّ الدولة هي الفاعل المركزيّ في إنتاج هذا العنف وترسيخه، عبْر الاهمال والتمييز العنصريّ.

لقد انتقد البحث النسويّ منذ وقت طويل مثل هذه المقاربات لأنّها تجرّد العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ من سياقه السياسيّ، وتفشل في إدراجه ضمن منظومات السيطرة الأوسع (Abu-Lughod, 2011; Touma-Sliman, 2005). وفي السياق الإسرائيليّ، يتعمّق هذا التغييب عبْر تيّارات نسويّة أسهمت في محو تاريخ النساء الفلسطينيّات أو تهميش تجاربهنّ تاريخيًّا، وغالبًا ما أطّرتْهنّ من خلال عدسة حضاريّة تختزل وجودهنّ، بينما تلتزم الصمت أو تتواطأ مع عنف الدولة وعمليّات التهجير الكولونياليّ الاستيطانيّ. وتعمل هذه الأطر على تشتيت الانتباه عن الدَّوْر البنْيَويّ للدولة في إنتاج ظروف الهشاشة، ومن خلال

ذلك تسهم في ترسيخ المنطق الأبويّ والعنصريّ والاستعماريّ الذي يحافظ على استدامة العنف القائم على النوع الاجتماعيّ.

مع مرور الوقت داخل الأوساط الأكاديميّة الإسرائيليّة، أخذت محدوديّة البرادايم الثقافويّ- الـپاثولوجيّ تتكشّف تدريجيًّا. فقد شرع الباحثون والباحثات في التشكيك في الادّعاء القائل بأنّ العوامل الثقافيّة بوسعها أن تفسّر ارتفاع معدّلات الجريمة، مؤكّدين بدلًا من ذلك أهمّيّة السياسات الحكوميّة، والتمييز المؤسَّسيّ، والتهميش الاقتصاديّ، بوصفها محدِّدات بُنْيَويّة للعنف والجريمة.

ومع ذلك، ما تزال الحجج المتجذّرة في البرادايم الـپاثولوجيّ أو الثقافويّ مهَيْمِنة في الخطاب الشعبيّ، وفي السرديّات الحكوميّة، وفي الفضاء الإعلاميّ الإسرائيليّ. وكتجلٍّ لمنطق عنصريّ ومبسّط، تُستحضر كلمات وزير الأمن العامّ السابق، چلعاد إردان، التي تعكس بوضوحٍ مواقفَ الحكومات الإسرائيليّة: "المجتمع العربيّ -وأقول هذا مع الأسف الشديد- هو مجتمع عنيف جدًّا [...] ويرتبط ذلك بحقيقة وجود العديد من الصراعات في الثقافة التي تنتهي بالدعاوى القضائيّة، حيث يُشهَر السكّين أو السلاح".[8] أمّا وزير الأمن القوميّ الحاليّ، إيتمار بِنْ چڤير، فهو من أكثر الوزراء في تاريخ إسرائيل حَمْلًا لخطابٍ تحريضيٍّ وعنصريّةً وعداءً تجاه الفلسطينيّين بصورة علنيّة. وخلال فترة تولّيه المنصب، امتنع عن اتّخاذ خطوات جوهريّة لمعالَجة تصاعد العنف داخل المجتمع الفلسطينيّ.[9] ففي الفترة الواقعة بين عام 2015 والعشرين من شباط 2026، قُتِل 1,469 مواطنًا فلسطينيًّا في أنحاء إسرائيل، وقد وقع ما يقارب 53% من هذه الجرائم (785 حالة قتل) منذ تولّي بِنْ چڤير والحكومةِ الحاليّةِ السلطةَ. ومع اندلاع الحرب على غزّة في تشرين الأوّل 2023، تصاعدت معدَّلات الجريمة أكثر؛ إذ قُتِل في الفترة الواقعة بين تشرين الأوّل 2023 والعشرين من شباط 2026 ما مجموعه 587 مواطنًا فلسطينيًّا داخل إسرائيل (نحو 40% من إجماليّ الضحايا منذ عام 2015)، في تصعيد غير مسبوق لواقع كان في الأصل بالغ الخطورة.

وعلى الرغم من أنّ هذه الدراسة لا تتناول كيفيّة تداول الخطاب بين الفاعلين الحكوميّين، بل تُركّز على إنتاج المعرفة بين الأكاديميّين، فإنّه من اللافت أنّ السرديّات الشعبيّة تتقاطع في الفَهْم السوسيولوجيّ المبكّر الذي يحمِّل "الثقافة" مسؤوليّة العنف. ومن المهمّ كذلك أن نحلّل كيف تُسهم هذه السرديّات في تأجيج

8. (شعلان، 2019).

9. انظر -على سبيل المثال-: (Breiner, 2024).

مشاعر الدونيّة، والنقص، ولتلويم الذات، والاغتراب الاجتماعيّ بين الفلسطينيّين في إسرائيل.

پردايم الأقلّيّة الإثنيّة/ الپردايم اللبراليّ

الپردايم الثاني في دراسة العنف الداخليّ هو ما أُسمّيه "پردايم الأقليّة الإثنيّة/ الپردايم اللبراليّ".[10] يقدّم هذا الپردايم إطارًا أوسع لفَهْم العنف، وبخاصّة عندما يُنْظَر إليه كنتيجة للانقسامات الاجتماعيّة والتراتبيّة المنهجيّة القائمة على العِرْق أو الإثنيّة أو الطبقة الاجتماعيّة. يركّز هذا الپردايم على ديناميّات السلطة التي تهمّش الفلسطينيّين في إسرائيل، الذين يُعاد تأطيرهم في هذا الحقل بوصفهم أقلّيّة إثنيّة، وغالبًا تحت المسمّى السياسيّ "العرب الإسرائيليّين" أو "المواطنون العرب في إسرائيل" بدلًا من "فلسطينيّو 1948"، أو "المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل". ومن هذا المنظور، يفسَّر العنف كنتيجة للبُنى الاجتماعيّة والسياسيّة الأوسع التي تُنتِج اللامساواة، لا كنتيجة لخصائص ثقافيّة أو أخلاقيّة داخل المجتمع الفلسطينيّ. ورغم ما يقدّمه هذا الپردايم من قوّة تفسيريّة مهمّة في إظهار العلاقة بين الاضطهاد البُنيويّ والعنف، فإنّ لهذا الطرح محدوديّة معرفيّة.

يشمل هذا الپردايم دراسات أكاديميّة وتقارير عديدة صادرة عن منظَّمات غير حكوميّة، معظمها منظَّمات إسرائيليّة أو مشتركة يهوديّة- عربيّة، نحو: "أمان"- المركز العربيّ للمجتمع الآمن؛ جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل؛ سِكُّوْيْ- أُفق؛ مبادرات إبراهيم، فريق العمل المشترَك حول قضايا العرب في إسرائيل. وقد قدّمت هذه الجهات إسهامات إمپريقيّة لافتة واقتراحات لتدخُّلات سياسات عمليّة، لكنّها مع ذلك تفتقر إلى التحليل السياسيّ والبنيويّ لجذور المشكلة أو حلولها (بطشون، 2021؛ علي، 2014؛ علي؛ ولوين-تشن، 2019؛ Daghash, 2011; Dayan, 2021; Zussman; Woddbridge; & Miarri, 2016; Abraham Initiatives, 2025). يركّز هذا الپردايم، وإنْ بشكل غير صريح، على اللامساواة كعامل حاسم في العنف القاتل. وهو يحوّل الانتباه عن السلوك الفرديّ، أو العوامل النفسيّة، أو الثقافة، أو الحوادث المعزولة، ويركّز بدلًا من ذلك على العوامل المجتمعيّة الأوسع مثل الاضطهاد البنيويّ والتهميش، بوصفها الحاضنة التي تجعل العنف ممكنًا. إنّ هذه المقارَبة لا تُؤطِّر العنف كسلسلة من الأفعال العشوائيّة، بل كعرض لديناميّات اجتماعيّة وسياسيّة مستمرّة. ومن

10. يتتبّع (Tanous, 2023) الپردايم ذاته في دراسة صحّة الفلسطينيّين في إسرائيل.

خلال تحديد الأسباب البنيويّة، يدعم الپردايم الاستجابات السياسيّة التي تدعو إلى المساواة في الحقوق، والاندماج، والتمثيل السياسيّ كمسارات للإصلاح على المدى الطويل، والحدّ من العنف.

توضّح العديد من الدراسات على نحوٍ صريحٍ العلاقةَ بين اللامساواة البُنْيَويّة والعنف. على سبيل المثال، تكتب دغش (Daghash, 2011): "[...] إنّ التمييز الفاضح، إلى جانب الصراع الإقليميّ الأوسع وأجواء العداء والشكّ المتبادل، يخلق السياق الذي يمْكِن من خلاله دراسة واجهة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالشرطة، بوصفها الذراع التنفيذيّة للدولة والجهة المكلَّفة بإنفاذ القانون وحفظ النظام، تقف في طليعة هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ وهي علاقة تتّسم بالعنف وانعدام الثقة المتجذّر". (Daghash, 2011, P.22).

تعزّز الدراسات الكمّيّة هذه العلاقة. يقدِّم زوسمان وودبريدج وميعاري (Zussman; Woddbridge; & Miarri, 2016) بياناتٍ إحصائيّةً حيويّةً تُفصِّل المعدَّلات المقارِنة لجرائم القتل، ويَخْلصون إلى الدعوة إلى تحسين نوعيّة البيانات الصادرة عن مؤسَّسات الشرطة في إسرائيل. ويؤكّد تقرير مبادرات إبراهيم الصادر عام 2024 ما يلي: "إنّ تقاعس الدولة عن الاستجابة لا ينعكس فقط في ارتفاع عدد الضحايا، بل أيضًا في انخفاض معدّل حلّ القضايا [...] فحَلّ القضايا أمر بالغ الأهمّيّة لبناء ثقة الجمهور بالشرطة وبمنظومة إنفاذ القانون. أمّا القضايا غير المحلولة لجرائم القتل، فتعزِّز الشعور لدى المواطنين العرب بأنّ أمنهم ليس من أولويّات الدولة، وتُضعِف الثقة بمؤسَّساتها، وتقلِّل من الاستعداد للتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون". (Zussman; Woddbridge; & Miarri, 2016, P.2).

تُبيِّن هذه الأعمال مجتمعةً أنّ البحوث العمليّة ضمن هذا الپردايم تُبرز على نحوٍ ثابت اللامساواة البُنيويّة والتمييز باعتبارهما المحرّكَيْن الأساسيَّيْن للعنف. ومن خلال وضع العنف على المستويَيْن الفرديّ والجماعيّ ضمن الاتّجاهات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأوسع، تُشكِّل هذه المقاربةُ تحدّيًا قويًّا للسرديّات التي تحصر العنف في الإخفاقات الشخصيّة أو العيوب الثقافيّة.

وخلافًا للاعتقاد الشائع، ارتفعت معدَّلات الجريمة حتّى مع ارتفاع متوسّط دخل الفلسطينيّين في إسرائيل، وتزايد أعداد أصحاب الدخل المرتفع في مجالات مثل الطبّ والهندسة والأكاديميا والتكنولوجيا المتقدّمة وريادة الأعمال الصغيرة على نحوٍ مطّرد. وتؤدّي هذه المفارَقة الواضحة إلى تعقيد العلاقة المباشرة بين الفقر والجريمة. ولكن ما نشأ، بدلًا من تحسّن جمعيّ، هو بنْية طبقيّة متشظّية

يتعايش فيها الحراك الفرديّ مع الجمود المجتمعيّ. وفي حين تُحقِّق بعض الأُسَر حراكًا اجتماعيًّا تصاعديًّا لتندمج في الطبقة المتوسّطة، تبقى الشروط المجتمعيّة والمكانيّة الأوسع على حالها دون تغيير. من ذلك -على سبيل المثال- أنّه ثمّة بلديّات تعاني من نقص التمويل، وأحياء تُخضعها الدولة لرقابة شُرَطيّة مُفْرِطة، وثمّة نقص مكانيّ شديد في المِساحات العمرانيّة. ولأنّ هذه التفاوتات تَحْدث داخل المجتمع نفسه، فإنّها تؤدّي إلى نشوء "چيتوات" بمستويات متفاوتة من الدخل، حيث تتولّد أشكال جديدة من التقسيم الطبقيّ والاغتراب بدلًا من الارتقاء الجمعيّ. وبذا، فإنّ التمايز الطبقيّ داخل البلدات الفلسطينيّة لم يُنهِ آثار التهميش البنيويّ، بل أعاد تشكيلها في تراتبيّات جديدة من الامتيازات والحرمان.

تتناول بعض الأدبيّات ضمن هذا الپردايم تفاعلات الفلسطينيّين مع الشرطة من خلال خطاب لبراليّ مألوف في دراسة الأقلّيّات الإثنيّة داخل الدول الديمقراطيّة. يُضفي هذا التأطير الشرعيّة على سلطة الدولة وعنفها عبْر تصوير عمل الشرطة بمفردات محايدة، نحو: الحَوْكَمة؛ السلامة العامّة؛ الإصلاح القانونيّ (على سبيل المثال: (علي؛ ولوين-تشن، 2019)). ومن خلال تهميش النقد الموجَّه إلى الشرطة باعتبارها أداة للسيطرة الاستعماريّة الاستيطانيّة، يركّز هذا الپردايم على الإدماج بواسطة الإصلاح وتحسين العلاقة بين المجتمع والشرطة.

إحدى الإشكاليّات الجوهريّة في هذا الپردايم هي تضييق نطاق الحلول التي في الإمكان تخيُّلها، ليقتصر الأمر على إدخال تغييرات في السياسات داخل منظومة الدولة القائمة أصلًا، فضلًا عن أنّه يُفْرط في تبسيط آليّات السببيّة عبْر نَسب العنف أساسًا إلى الفقر، متجاهلًا التداخل المعقّد بين العوامل الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة.

صحيح أنّ الفقر يسهم في العنف، إلّا أنّه من المبالغة والتبسيط الاختزاليّ اعتبارُهُ السببَ الرئيسيّ. وفي سياق الفلسطينيّين في إسرائيل، لا يمكن النظر إلى عمل الشرطة بوصفه استجابة محايدة للجريمة؛ إذ إنّه مترسّخ في منطق كولونياليّ-استيطانيّ، تُستَغلّ فيه ذريعة الجريمة للمراقَبة والقمع وتجريم النشاط السياسيّ. ويؤدّي ذلك إلى حجب الأبعاد السياسيّة لِـ "التخلّي الكولونياليّ المنظَّم"، كما يمحو تاريخ عنف الشرطة وعمليّات القتل التي استهدفت مواطنين فلسطينيّين بسبب نشاطهم/نّ السياسيّ. ومن خلال طرح حلول إصلاحيّة داخل النظام القائم، يفترض هذا المنظور أنّ الدولة عادلة في جوهرها، وقادرة على إصلاح علاقتها مع الفلسطينيّين، متجاهلًا البُنى الأعمق للتراتبيّة الاستعماريّة ومنطق المحو التي ليس في الإمكان معالجتها إلّا بتحويل طبيعة الدولة القوميّة- الإثنيّة ذاتها.

وعلاوة على ذلك، كثير من الأدبيّات ضمن هذا البردايم تفشل في تفسير الدَّوْر الذي تؤدّيه الدولة في تسهيل تداول الأسلحة بين شريحة صغيرة من الفلسطينيّين في إسرائيل، في الوقت نفسه الذي تُنشر فيه أجهزة الاستخبارات والأمن ("الشاباك"- على سبيل المثال) بدقّة بالغة لمنع استخدام هذه الأسلحة ذاتها ضدّ المواطنين اليهود (ناهيك عن قدرتها على تنفيذ هجمات نوعيّة في لبنان وسوريا وإيران). وبهذا الشكل، يُعيد هذا البردايم إنتاج القصور البُنْيَويّ للدولة التي أُسِّست ضمن مشروع كولونياليّ استيطانيّ؛ فهو يعيد تأكيد العلاقات الاستعماريّة القائمة بدلًا من مساءلتها أو حتّى تقويضها. وبِذا، بينما يُسهم التركيز على التحليل الأقلّويّ (minoritization) في إبراز الارتباطات بين الحرمان الاقتصاديّ والعنف، فإنّه غالبًا ما يغفل عن الأسس البُنْيَويّة والمؤسّسيّة -المتشابكة مع قضايا السيادة والسيطرة على الأرض- التي تُنتج هذه الظروف وتُديمها. من المؤكّد أنّ إسرائيل تمارس أنماطًا من الهَيْمَنة تتوافق مع نموذج حكم الأغلبيّة لأقلّيّة سكّانيّة في مجتمع منقسم. غير أنّ هذا الإطار وحده غير كافٍ؛ وذلك أنّه يتعامل مع الهيمنة باعتبارها نتيجة لاختلال ديمـجرافيّ، وليست مشروعًا تاريخيًّا يقوم على سيادة المستوطنين. وكما سأوضّح لاحقًا، يكشف الإطار الكولونياليّ الاستيطانيّ الأسسَ والمنطقَ السياسيَّ العميقَ وراء تحرُّك الدولة في سعيها لضمان استمراريّة وجودها، أي الدافع للقضاء على السكّان الأصلانيّين، واحتوائهم، وترتيبهم هرميًّا، كشرط للحفاظ على نظام سياسيّ يهوديّ إسرائيليّ إقصائيّ. وبالتالي، لا يمكن فَهْم آليّات السيطرة على الفلسطينيّين في إسرائيل على أنّها مجرَّد سِمات لمجتمع مجزَّأ، بل تجب مقارنتها على أنّها تقنيّات حكْمٍ تُشكِّل جزءًا عضويًّا من المشروع الكولونياليّ الاستيطانيّ المستمرّ.

إنّ هذا التجاهل ليس عرَضيًّا، بل هو متجذّر في البنى التحتيّة الثقافيّة والمادّيّة لإنتاج المعرفة، وهي بُنًى تقوم في جوهرها على التفوُّق الإثنيّ، وتعمل على حجب المنطق الكولونياليّ الاستيطانيّ. لذا ينبغي فَهْم العنف الداخليّ بين الفلسطينيّين، حين يجري تسهيله عبْر أجهزة الدولة، بوصفه عنصرًا داخل نظامِ هَيْمَنة أوسع، نظامٍ يُعرِّف العنف، ويصنّفه، ويقوم بالاعتراف به انتقائيًّا لضمان استدامة التسلسل الهرميّ الاستعماريّ.

إنتاج المعرفة المناهِضة للاستعمار: المنطق الكولونياليّ الاستيطانيّ ومآلات الفصل العنصريّ

انطلاقًا من مقارَبةٍ مقارِنةٍ مع حالات كولونياليّة استيطانيّة وأپارتهايد، بما في ذلك النقاشات حول ما سُمِّي "عنف الأسْوَد ضدّ الأسْوَد" في جنوب أفريقيا والولايات المتّحدة (Melkote, 1993; Wilson, 1991)، تدعو هذه الورقة إلى تحوُّل پرديميّ جذريّ: الانتقال من تأطير الجريمة كـپاثولوجيا مجتمعيّة أو خاصّيّة ثقافيّة، أو مجرّد نتيجة للتراتُبيّة الإثنيّة- الأقلّويّة، إلى فَهْمها بوصفها نتاجًا لقوى بُنيويّة وسياسيّة. وتشمل هذه القوى التراكم عبْر نزع الملْكيّة (صبّاغ-خوري، 2024)، وَ"التخلّي الكولونياليّ المنظَّم" من جانب الدولة، وتقليص شبكات الرعاية الاجتماعيّة، والممارسات الشُّرَطيّة المنفصلة إثنيًّا في تطبيق القانون، والمنطق الكولونياليّ الاستيطانيّ (Nielsen; & Robyn, 2003; Saleh-Hanna, 2020).

تنطوي المشاريع الكولونياليّة الاستيطانيّة، بطبيعتها، على جماعة مهاجرين مستوطنين لتأسيس كِيانٍ ذي سيادة يسعى إلى الحفاظ على السيطرة على الأرض وكذلك على السكّان الأصلانيّين. عمليًّا وعلى مستوى السياسات، تسعى المشاريع الكولونياليّة الاستيطانيّ إلى إضعاف وتفكيك البُنى الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة للمجتمع الأصلانيّ، وهو ما يُفْضي إلى تفكُّك النسيج الاجتماعيّ وانحلال مؤسَّساته. وفي الحالة الإسرائيليّة، يرتكز المنطق السياسيّ وراء معاملة الدولة للمواطنين الفلسطينيّين إلى تاريخ طويل من نزع الملْكيّة، والإقصاء، وسياسات العزل والفصل العنصريّ. والواقع أنّ الحرب الكولونياليّة الاستيطانيّة في العام 1948 هي التي حدّدت، في نهاية المطاف، مَن هم الفلسطينيّون الذين سيُسمح لهم بالبقاء، وبالتالي مَن سيُمنح صفة "المواطَنة" لاحقًا. ووَفْق المنطق الكولونياليّ الاستيطانيّ هذا، يُعاد إنتاج الفلسطينيّين كمواطنين مستعمَرين داخل دولة إسرائيل يتمتّعون بحقوق سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة محدودة ومشروطة. إنّ التبعيّات البُنْيَويّة لمسار الاستعمار تخلق وضعًا يُصبح فيه العنف سِمَة متكرّرة وبُنيويّة من المشهد الاجتماعيّ الفلسطينيّ. وقد رسّخ المسار التاريخيّ لنزع الملْكيّة -بدءًا من النكبة في العام 1948، واستمرارًا عبْر الاحتلال الإسرائيليّ وسياسات الفصل العنصريّ-[11] أنماطًا هرميّة من الهَيْمنة البنيويّة التي تؤثّر في مختلف جوانب الحياة الفلسطينيّة.

11. على الرغم من الفروق التاريخيّة والبُنيويّة الجوهريّة بين نظامِ الفصل العنصريّ (الأپارتهايد)، الذي كان قائمًا في جنوب أفريقيا، والنظامِ القائم في إسرائيل، يبقى إطار الفصل العنصريّ أداة تحليليّة مفيدة لفَهْم المنطق العرْقيّ للحَوْكَمة الإسرائيليّة، وبخاصّة في ما يتعلّق بالجريمة، والعنف، وآليّات الحماية التي توفّرها الدولة. لا أستخدم مفهوم الفصل العنصريّ (الأپارتهايد) بوصفه تشبيهًا مطابقًا، بل كإطار قانونيّ-تحليليّ مقارن يسلّط الضوء على كيفيّة تطبيق الدولة الإسرائيليّة لأنظمة متمايزة من الأمن، والتجريم، والحماية على المواطنين اليهود والفلسطينيّين.

يحوّل هذا الإطار التركيز من العنف كنتاج ثانويّ لعدم المساواة، إلى جذوره السياسيّة المترسّخة في التجريد الكولونياليّ الاستيطانيّ. فالعنف والجريمة الداخليّان في المجتمع الفلسطينيّ يُعَدّان مظهرًا للديناميّات الاستعماريّة المستمرّة التي تشكّل الحياة اليوميّة. وفي سياقات متعدّدة، تُستخدَم الجريمة والعنف كممارَسات لإعادة إنتاج السيطرة: تجريد الفلسطينيّ من إنسانيّته، وتقويض النضال، وإضفاء الشرعيّة على المزيد من عنف الدولة. ومن خلال التخلّي الكولونياليّ المنظَّم -أي الإفراط في المراقَبة الأمنيّة للمعارضة والتقصير المتعمَّد في ضبط الجريمة (Boulos, 2020)- تمارس الدولة ما أعرّفه بـِ "السوسيوسايد (الإبادة الاجتماعيّة- السياسيّة)، أي إستراتيجيّة متعمَّدة تمارسها الدولة الإسرائيليّة لتفكيك البُنى السياسيّة والاجتماعيّة الفلسطينيّة لتقويض التماسك الاجتماعيّ وتفكيك الحضور السياسيّ للمجتمع الفلسطينيّ، ضمن منظومة مصمَّمة لقمع المعارَضة المنظَّمة وإغلاق المسارات المؤسَّسيّة أمام المطالَبة بالحقوق والانتصاف (Sabbagh-Khoury, 2025a).

في السياقات الكولونياليّة الاستيطانيّة، حيث تُقمَع المعرفة النقديّة غالبًا، ويتشابك إنتاج المعرفة بعمق مع السلطة، علينا الانخراط مع أشكال المعرفة المُنتَجة خارج الحيّز الأكاديميّ. وفي مواجهة هذا التخلّي المؤسَّسيّ، كان النضال النسويّ بين النساء الفلسطينيّات في إسرائيل في طليعة مواجهة ظاهرة تصاعد الجريمة داخل المجتمع، وبخاصّة الارتفاع المقلق في قتل النساء (Femicide). وقبل زمن طويل من الاعتراف المجتمعيّ بهذه الظاهرة، كانت الناشطات النسويّات والمنظَّمات النسويّة غير الحكوميّة أوّلَ مَن سمّى قتل النساء وعرّفه بأنّه مؤشّر على عنف بُنيويّ مجتمعيّ أوسع. ولم يكن تَحرُّكهنّ سريعًا فحسب، بل كان راديكاليًّا أيضًا في تأطيره: إذ أصرّت الناشطات على فَهْم قتل النساء لا بوصفه حوادث منعزلة فرديّة أو "شخصيّة"، بل كنتاج مباشر لإهمال الدولة، والرقابة الشُّرَطيّة المطبَّقة بصورة مختلفة، ومنطق الحَوْكَمة المعَرْقَنة. يمثّل هذا النشاط النسويّ شكلًا من أشكال إنتاج المعرفة المضادّة، المتجسّد في التجربة اليوميّة، والمسؤوليّة المجتمعيّة، ورفض كلّ من السرديّات الأبويّة والاستعماريّة المهيمنة. وقد ربطت أولئك الناشطاتُ والمبادِراتُ النسويّاتُ، مبكّرًا، بين قتلِ النساء والسياقِ الأوسع المتمثّل في تخلّي الدولة، وتفتيت المجتمع، والتقويض الإستراتيجيّ للمؤسَّسات الاجتماعيّة الفلسطينيّة داخل إسرائيل، بوصفها جزءًا من بنْية السيطرة لا مجرّدَ "ظاهرة اجتماعيّة".

إنَّ إنتاج المعرفة لدى المنظَّماتِ النسويّة الفلسطينيّة غير الحكوميّة، والمنظَّماتِ

الفلسطينيّة غير الحكوميّة عمومًا، متشابكٌ بعمق مع جهود التعبئة والحلول التي تقترحها لمواجهة ظاهرة العنف. يجسِّد هذا الترابط ما أسمّيه "المعرفة من أجل الفعل" ("knowledge for action")؛ إذ تعمل هذه المنظَّمات على وصل البحث الأكاديميّ بالنشاط الميدانيّ، في مقاربة لا تكتفي بتوثيق العنف، بل تُقدِّم تحليلاتٍ وإجاباتٍ عمليّةً تتجاوز حدود الرصد، وتستهدف البُنى التي تُنتجه وتعيد إنتاجه.

وتُسهم تقاريرُ صادرةٌ عن منظَّمات غير حكوميّة (نحو: عدالة، [د. ت]؛ بلدنا، 2022؛ أمان؛ جمعيّة الجليل؛ كيان؛ مدى الكرمل؛ نساء ضدّ العنف؛ حملة "مطابخ بلا سلاح" (Gun Free Kitchen Tables))، إلى جانب التحقيقات الصِّحافيّة، في توسيع فَهْمنا لارتباط تصاعد مستويات العنف بالهَيْمَنة الاستعماريّة (بلدنا، 2022؛ الشيخ محمّد؛ وعرّاف؛ ورزق، 2014؛ لجنة المتابعة العليا، 2019؛ إرشيد، 2024؛ إرشيد؛ ومازلي، 2023؛ Khatib; et al., 2022). فضلًا عن هذا، كان الصِّحافيّون الفلسطينيّون والصِّحافيّات الفلسطينيّات (نحو: حنين مجادلة[12]؛ جاك خوري[13]؛ سهى عرّاف[14]؛ بكر زعبي[15]؛ سماح سلايمة[16]؛ ضياء حاجّ يحيى[17]؛ حسن شعلان[18]) في طليعة عمليّة التحقيق في دَوْر المؤسَّسات الحكوميّة وشبكات الجريمة المنظَّمة.

يتتبّع الباحثون والناشطون العلاقة بين الجريمةِ في المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل وبنْيةِ الاستعمار الاستيطانيّ الإسرائيليّ (Ali; & Ghanem, 2026 ; Tatour; & Tatour, 2024; Ghanem, 2021; Boulos, 2020; Sabbagh-Khoury, 2025a; كيّال، 2021؛ جابر، 2020؛ غانم، 2021؛ مصطفى، 2022)، بما في ذلك بحث العنف ضدّ النساء (Touma-Sliman, 2005; Hassan, 2002; Shalhoub-Kevorkian & Daher-Nashif, 2013; Mojab & Abdo, 2004). ويركّز باحثون آخرون على الكيفيّة التي تصوغ بها الدولةُ الجريمةَ اجتماعيًّا من خلال التصنيف وإنتاج الوصمة تجاه المواطنين الفلسطينيّين (Hassanein, 2017; Zanger-Tishler, 2022).

12. على سبيل المثال: (Majadli, 2021).
13. على سبيل المثال: (Khoury, 2024).
14. على سبيل المثال: (Arraf, 2020).
15. على سبيل المثال: (Zoubi, 2024).
16. على سبيل المثال: (Salaime, 2014).
17. على سبيل المثال: (Haj Yahia, 2025).
18. على سبيل المثال: (شعلان، 2019).

داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، يظهر أثر الممارَسات الكولونياليّة الاستيطانيّة بوضوح في التشظّي الاجتماعيّ والعنف الذي يطغى على العديد من المناطق. تفحص شلهوب-كيڤوركيان وضاهر-ناشف (Shalhoub-Kevorkian; & Daher-Nashif, 2013, P. 296) العمليّات التي تتواطأ فيها "سياسة الإقصاء القوميّة" مع "ثقافة السيطرة المحلّيّة" لإنتاج السياقات التي يُغذّى فيها العنفُ ضدّ النساءِ المستعمَراتِ في "المناطق الاستعماريّة"، ويُقوَّى، بل ويُبَّرر. ومن دون نفي وكالة/فاعليّة السكّان الأصلانيّين والبنى الاجتماعيّة، يُعاد التأكيد على البعد التاريخيّ: "إنّ الحالة الاستعماريّة هي التي تُسهِم في تشكيل قضايا مكانة المرأة والعلاقات الجندريّة داخل المجتمع الفلسطينيّ". (Shalhoub-Kevorkian; & Daher-Nashif, 2013, P. 300).

إنّ جرائم القتل والعنف الداخليّ في المجتمع الفلسطينيّ ليست مجرَّد قضايا اجتماعيّة ينبغي التعامل معها خلال مقاربة جنائيّة عقابيّة؛ بل هي أعراض للعنف البُنْيَويّ الذي يرافق الممارَسات الكولونياليّة الاستيطانيّة ونظام الفصل العنصريّ. يُمَوْضِع غانم (Ghanem, 2021) العنف ضمن إطار استعماريّ، مبيِّنًا كيف تنظر الدولة الإسرائيليّة إلى الفلسطينيّين بوصفهم تهديدًا، وتسعى إلى تفتيت مجتمعهم، ويُظهر كيف يُضعِف الفصل العنصريّ السكّان الأصلانيّين ابتغاءَ عرقلة المقاوَمة وإضعاف البُنى السياسيّة والاجتماعيّة التي قد تَنتج منها. ويتعاون غانم -بوصفه عالِـمًا سياسيًّا وباحثًا منخرطًا مجتمعيًّا- مع القيادة السياسيّة لدراسة هذا العنف وسُبُل مواجهته. ويُجسّد "المشروع الإستراتيجيّ لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ" (High Follow-Up Committee, 2019) الذي قاده نموذجًا للبحث الأكاديميّ المناهِض للاستعمار، أي إنتاج معرفة متجذّرة في النضال، وموجَّهة نحو التحرُّر المجتمعيّ والسياسيّ، لا تنظيرًا تجريديًّا.

في صُلْب الپردايم الكولونياليّ الاستيطانيّ ونظام الفصل العنصريّ يكمن مفهوم التجريد البُنيويّ، حيث تعمل الدولة بصورة منهجيّة على تجريد السكّان الأصلانيّين من الأرض والموارد والسلطة السياسيّة. وبالنسبة للمواطنين الفلسطينيّين، هذا التجريد ذو طابع تاريخيّ ومستمرّ في آنٍ واحد. وله وجوه متعدّدة: بدءًا من مصادرة الأراضي، مرورًا في حرمانهم من الوصول إلى التعليم الجيّد، وفي تقلُّص الفرص الاقتصاديّة، وصولًا إلى أنظمة شُرَطيّة وقضائيّة مُعَرْقَنة تمارس التمييز في الإنفاذ والعقاب. تخلق هذه العمليّات بيئة من الاغتراب الاجتماعيّ. تاريخيًّا، تَعمَّقَ هذا الاغتراب الاجتماعيّ مع تحوُّل الفلسطينيّين من فلّاحين/ات مرتبطين/ات بأرضهم/نّ ومجتمعهم/نّ المحلّيّ إلى عمّال أو عاملات بأجر يعتمدون على

الاقتصاد الإسرائيليّ. ومع انهيار سُبُل العيش الزراعيّة، وغياب الصناعة المحلّيّة، بات أغلبهم يعملون خارج بلداتهم، ولا يعودون إليها إلّا للنوم فقط، وهو ما أفقر الحياة الاجتماعيّة اليوميّة داخلها. كذلك أسهمَ محو الفضاءات العامّة، والاكتظاظ الحادّ في البيئة المبنيّة، في تمزيق النسيج الاجتماعيّ القائم على التواصل الوجاهيّ، وتشويه أواصر التماسك والانتماء الجماعيّ.

وبناء على هذا، ينبغي فَهْم العنف داخل المجتمعات الفلسطينيّة -وبخاصّة ارتفاع معدّلات جرائم القتل والعنف بين الأفراد- بوصفه متجذّرًا في التاريخ الطويل من الاقتلاع، والحرمان، والإقصاء البُنيويّ الذي يتعرّض له المواطنون الفلسطينيّون داخل دولة تُكرّس امتيازات اليهود الإسرائيليّين. في هذا الصدد، تعمل شرائح متنامية من الطبقة الوسطى الناشئة -وخاصّة أصحاب الأعمال الصغيرة وروّاد الأعمال المستقلّين- ضمن سوق كولونياليّ استيطانيّ لبراليّ، يفتقر إلى الحماية المؤسَّسيّة. وحيث تنسحب الدولة أو تطبّق القانون على نحوٍ انتقائيّ، تنشأ أنظمة بديلة "للحماية". تتمَوْضَع شبكات الابتزاز المنظَّم تحديدًا عند تقاطع تراكم رأس المال الجديد والهشاشة البُنْيَويّة، فتستخلص الريوع من أولئك الذين حقّقوا قَدْرًا جزئيًّا من الحراك الاقتصاديّ، لكنّهم ما زالوا مستبعَدين من حقوق المواطَنة الكاملة. إنّ نموّ هذه الفئة المهنيّة في ظلّ هذه الظروف لا يحدّ من العنف، بل قد يوسّع في الواقع المجالَ الذي تعمل ضمنه هذه الوسائط القسريّة (coercive intermediaries operate). فالتمايز الاقتصاديّ داخل أقلّيّة مُخْضَعة سياسيًّا يُنتِج أشكالًا جديدةً من الهشاشة، لا ضماناتٍ جديدةً.

أدّى حرمان البلـدات والقرى الفلسطينيّة، على نـحو منهجيّ ومـمتدّ، من الاستثمارات في مجالات البنْية التحتيّة والرعاية الصحّيّة والتعليم وفرص العمل (Khatib; et al., 2022; Daoud; et al., 2018)، إلى جانب الإدماج الاقتصاديّ، دون إدماج سياسيّ، إلى إنتاج شكل من أشكال الرأسمالية التابعة. تدور الثروة، لكنّها تدور في ظلّ تهديد دائم. وتغدو الطبقة الوسطى الناشئة في آنٍ واحد رمزًا لإنجاز جماعيّ وهدفًا لعمليّات استخراج منهجيّة. وتتحوّل مدفوعات الحماية، والمقاولة القسريّة، والشراكات المفروضة، إلى آليّات يُعاد من خلالها تطبيع العنف داخل الحياة الاقتصاديّة اليوميّة. ما يبدو كـَ "عنف إجراميّ" لا ينفصل عن الشروط البُنْيَويّة التي تجعل التراكم نفسه هشًّا ومعرَّضًا للابتزاز.

لقد انخرطت إسرائيل في عمليّات تطهير عِرْقيّ ضدّ الفلسطينيّين في القدس والضفّة الغربيّة، وترتكب اليوم إبادة جماعيّة في غزّة. وفي الوقت ذاته، أنظمة

الدولة ذاتها المتورّطة في الإقصاء والإلغاء تجاه الفلسطينيّين في أماكن أخرى هي نفسها التي ترتكب السوسيوسايد تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل. ويسهم هذا في تفكُّك التماسك الاجتماعيّ، إذ يُنتج هذا التفكّك توتُّراتٍ داخل المجتمعات تُشكِّل فيها اللامساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة البيئةَ التي تدفع الأفراد نحو الانخراط في أنماط من الجريمة، وهو ما يفضي إلى عنف بين الأفراد أو العائلات.

يفاقم هذا الوضعَ غيابُ تدخّل الدولة، مقترنًا بِنَدْرة المسارات القانونيّة الفاعلة، وإنفاذ القانون الذي يقمع التعبير السياسيّ بشدّة، وكذلك يسهم في تصاعد العنف داخل المجتمع نفسه. وفي ما يخصّ المواطنين الفلسطينيّين، وبخاصّة بعد هبّة أكتوبر 2000 -حين قتلت الشرطة الإسرائيليّة اثني عشر شابًّا فلسطينيًّا أعزل من مواطني الدولة (وآخَر من غزّة)- بات جليًّا أنّ الدولة لا تمتنع فحسب عن حمايتهم أو دعمهم، بل تستهدفهم فعليًّا بغية الإقصاء، وهو ما عمّق شعورًا جمعيًّا بالاغتراب والتخلّي.

إنّ تخلّيَ إسرائيل الإستراتيجيَّ عن الفلسطينيّين، سواءٌ أكان ذاك بتركهم عرضة للعنف الداخليّ أَمْ بتركهم للخارجيّ، يمثّل شكلًا من أشكال "الحرب بوسائل أخرى". هذا التخلّي يعمل مادّيًّا ورمزيًّا في آنٍ معًا. ووَفقًا لوصف واكونت (Wacquant, 2009)، تعمل الدولة بوصفها محتكِرة للموارد ومشكِّلة للأطر الذهنيّة؛ وبالتالي ينبثق العنف داخل المجتمع الفلسطينيّ كنتيجة مباشرة للإهمال المنهجيّ. إنّ هذا التقاعس عن مواجهة العنف يبعث برسالة واضحة مُفادُها أنّ المجتمعات الفلسطينيّة غير جديرة بالحماية، وهو ما يعزّز الإقصاء ويتيح للشبكات الإجراميّة الافتراسيّة (predatory) أن تزدهر.

بينما يؤطّر پردايم الاستعمار الاستيطانيّ/ الفصل العنصريّ العنفَ الداخليَّ بين المواطنين الفلسطينيّين كنتاج للتجريد البنيويّ وتخلّي الدولة المنهجيّ عن مسؤوليّاتها، فإنّه في الوقت نفسه يُتيح إطارًا حاسمًا لتحليل الوكالة والنضال تجاه هذه الظواهر الاجتماعيّة الداخليّة. فعلى مدى العَقْد الماضي، مثّل النضال الجماعيّ ضدّ تصاعد معدَّلات الجريمة في المجتمع الفلسطينيّ إحدى الركائز المركزيّة للنشاط السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل. ومن خلال تأطير الأزمة لا باعتبارها خللًا داخليًّا، بل نتيجة للإهمال البنيويّ، تَنظَّمَ المواطنون/ات الفلسطينيّون/ات عبْر مظاهرات جماهيريّة، وإضرابات عامّة، وحملات منسَّقة للمطالبة بمساءلة الدولة وبتدخّل فعّال. يكشف هذا التحرّك المستمرّ عن فاعليّة الفلسطينيّين في مواجهة التخلّي المنهجيّ، كما يكشف عن السياق

الاجتماعيّ والسياسيّ الذي تتشابك فيه مَطالبهم بالحماية مع نضالات أوسع من أجل الاعتراف، والعدالة، والمواطَنة التحرُّريّة المناهِضة للاستعمار.

يدعو هذا البرديم إلى تعميق النظر في كيفيّة تجلّي أشكال مقاومة التابع (subaltern forms of resistance) المقيَّدة والمعاد توجيهها في مواجهة السوسيوسايد، ولذا يوجّه برديم الاستعمار الاستيطانيّ/ الفصل العنصريّ نحو فَهْم أشمل للعنف يتجاوز التفسيراتِ الاختزاليّةَ القائمة على العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويواجه مباشرةً البُنى السياسيّة المَمَنْهَجة التي تُنتِج التفوُّق العِرْقيّ اليهوديّ-الإسرائيليّ وتديمه، وما يقابله من مقاومة سياسيّة موجّهة ضدّه.

ما يكشفه هذا البرديم هو إنتاج عوالم حياتيّة متوازية داخل الحيّز السياديّ نفسه. تعيش مجموعة سكّانيّة ضمن نظام من الأمن المطبَّع (يشمل ضبطًا أمنيًّا متوقَّعًا، واستثمارًا في البنْية التحتيّة، واستجابة قانونيّة فعّالة، وافتراضًا أنّ الحياة قابلة للحزن عليها وجديرة بالحماية. في المقابل، تعيش مجموعة أخرى ضمن نظام من الهشاشة المُدارة) يتميّز بنقص مزمن في الحماية، وتطبيق انتقائيّ للقانون، وإهمال للبنْية التحتيّة، وتطبيع الموت المبكر. هذه ليست فجوات عَرَضيّة، بل هي شروط متمايزة بنيويًّا لقابليّة العيش. فالدولة لا تنسحب من مجال وتعمل بالكامل في مجال آخر؛ بل تحكم من خلال التمايز، منتجةً أنظمة متوازية من الأمان والتخلّي داخل نظام سياسيّ واحد.

يُشتقّ هذا البرديم في الأساس من أعمال ناشطين/ات وصِحافيّين/ات فلسطينيّين/ات ومنظّمات المجتمع المدنيّ ممّن تُعَدُّ علاقتهم بالعنف خبرة حسّيّة ومُعاشة. فالعنف، بالنسبة لهم، ليس مجرّد مسألة نظريّة أو بعيدة، بل واقع يوميّ يُختبَر عبْر الخوف، والتوتّر الوجدانيّ، والقلق، والأعباء النفسيّة المتراكمة.

ويتضمّن قسم كبير من هذا البحث توصياتٍ موجَّهةً إلى صُنّاع القرار، واقتراحاتٍ لسبل التحرُّك المجتمعيّ. فعلى سبيل المثال، على الرغم من التشخيص البنيويّ الصارم في تقرير منظّمة "بلدنا" (بلدنا، 2022)، يتجنّب هذا التقرير الانزلاق نحو الحتميّة البُنْيَويّة. ويستكشف، عوضًا عن ذلك، دَوْر المجتمع ومؤسَّساته (الأسرة؛ المدرسة؛ الحيّ؛ الأُطُر السياسيّة والدينيّة) بوصفها فضاءات محتمَلة للوقاية والتدخّل. ويقدّم التقرير دراسة حالة لمدينة الطيّبة تُظهر بدائل محلّيّة للشرطة والعقاب، بما في ذلك مبادرة شبابيّة ذات مرجعيّة قِيَميّة نجحت في إعادة دمج شباب انخرطوا سابقًا في عالم الجريمة المنظَّمة، وقدّمت لهم فضاء بديلًا

يوفّر لهم الدعم العمليّ والاجتماعيّ والعاطفيّ. إنّ دراسة "بلدنا" ليست وثيقةً محايدة، بل هي جزء من مشروع تحرُّريّ أوسع متجذّر في علم اجتماع منخرط وناقد للمعرفة الاستعماريّة. وكشكل من أشكال إنتاج المعرفة "من الأسفل"، يستند التقرير إلى العمل الميدانيّ، والتجربة المعاشة، وأصوات المهمَّشين لتحليل العنف ضمن سياقه البُنْيَويّ الكولونياليّ الاستيطانيّ.

نَسوق مثالًا آخر هو "مسح العنف لعام 2018" الذي أعدّته "جمعيّة الجليل" (الشيخ محمد؛ وآخرون، 2019)؛ فهو يمثّل جهدًا بحثيًّا رائدًا قائمًا على المجتمع، يستكشف كيف يدرك الفلسطينيّون في إسرائيل ظاهرة العنف داخل مجتمعهم، وكيف يختبرونها، وكيف يستجيبون لها. ويُعَدّ هذا المسح الأوّل من نوعه الذي يقدّم بيانات منهجيّة وكمّيّة حول العنف الداخليّ، ومستويات الثقة الاجتماعيّة، وطبيعة العلاقة مع مؤسَّسات الدولة، ولا سيّما الشرطة. ومن حيث المنشأ، يأتي هذا المسح من منظَّمة مجتمع مدنيّ فلسطينيّة في ظلّ غياب إحصاءات محايدة وصادرة عن الدولة، ليجسّد بذلك نموذجًا نقديًّا وإبستمولوجيًّا مناهضًا للاستعمار. فهو يتحدّى الأطر السائدة التي تميل إلى عَرْقَنَة التجربة الفلسطينيّة أو نزع سياقها السياسيّ، من خلال تقديم إبستمولوجيا بديلة متجذّرة في الواقع المجتمعيّ الفلسطينيّ، وكذلك يسهم في تفكيك العنف البنيويّ عبْر إظهار التداخل بين إهمال الدولة، واللامساواة البنيويّة، والتوتُّرات الاجتماعيّة الداخليّة، وكيف يدرك الفلسطينيّون هذه الظاهرة.

في دراسةٍ مقارِنة أعدّتها جمعيّة نساء ضدّ العنف، ومركز الطفولة، وشبكة النساء الإسرائيليّات، تشير بطشون (2021) إلى أنّ الكثير من الشهادات والتقارير تشير: "إلى سلسلة من الإخفاقات من جانب الشرطة في مواجهة الجريمة في المجتمع العربيّ، ومنها: سياسة إشاحة النظر، وتشجيع العصابات الإجراميّة في المجتمع العربيّ سرًّا، وتعزيز مكانتها من خلال التوجُّه إليها لإجراء المصالحات، وغياب تنفيذ جمع الأسلحة غير القانونيّة، وعدم بذل جهود تحقيق لائقة، والنسبة العالية من الملفّات غير المحلولة، بل والحصانة التي يحظى بها المجرمون بسبب تعاملهم مع جهاز الشاباك". (بطشون، 2021، ص. 61).

تؤكّد الدراسة أنّ أجهزةَ إنفاذ القانون الإسرائيليّةَ تفشل على نحوٍ منهجيّ في منع جرائم قتل النساء الفلسطينيّات، أو التحقيق فيها، أو مقاضاة مرتكبيها. يعكس هذا الفشل نمطًا أوسع من إهمال الدولة، والتجريم المُعَرْقَن، والتمييز المؤسَّسيّ. وتُجادل الدراسة بأنّ استجابة الدولة لجرائم قتل النساء الفلسطينيّات تحديدًا تتشكّل وَفْق منطق حكْم عنصريّ، يجعل النساء الفلسطينيّات (بخلاف

النساء اليهوديّات الإسرائيليّات) مرئيّات بوصفهنّ ضحايا، وغير مرئيّات كمواطنات يتمتّعن بحقوق. وتُظهِر الدراسة أنّ تعامل الشرطة الإسرائيليّة مع هذه الجرائم يتّسم بالتقاعس، والإهمال، والانتقائيّة في فرض القانون، وهو ما يعزّز البُنى التي تتيح استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعيّ. وتقدّم الدراسة نقدًا منهجيًّا لدَوْر الدولة، لا بوصفه غائبًا فحسب، بل كذلك بوصفه متواطئًا في إدامة شروط قتل النساء الفلسطينيّات تحديدًا عبْر عدم الإنفاذ والإهمال المُعَرْقَن.

تُسهم مؤسَّسة "بلدنا" (بلدنا، 2022)، وجمعيّة الجليل، وجمعيّة نساء ضدّ العنف، وجمعيّات مدنيّة أخرى، في تعزيز المعرفة المناهِضة للاستعمار عبْر تمَرْكُزها حول أصواتِ مَن جرى تهميشهم، وتأكيد حقّهم في تعريف أزماتهم الاجتماعيّة والسعي أن يعالجوها هم بأنفسهم. إنّ النظر إلى العنف من خلال المدى الطويل لمحاولات الإقصاء والإزالة (longue durée of attempted elimination) يوضّح كيف يُسهم المنطق الكولونياليّ الاستيطانيّ ومساراته التاريخيّة المتراكمة في تشكيل الشروط التي يتكرّر في ظلّها العنف داخل المجتمع. فبدلًا من التعامل مع العنف بوصفه ظاهرة عَرَضيّة أو نابعة من "ثقافة" المجتمع ذاته، يضع هذا الإطار التحليليّ العنف ضمن نظام سياسيّ يُؤسِّس للتراتُبيّة، والإهمال البنيويّ، والحماية المتمايزة. ومن ثَمّ فإنّ معالَجة العنف تتطلّب مواجهة البُنى الكولونياليّة الاستيطانيّة التي تنظّم سياسات الإهمال وانعدام الأمن.

ومن المهمّ التأكيد أنّ تبَنّي منظور مناهض للاستعمار لا يعني فقط التخلّي عن التحليل الثقافيّ، بل يعني إعادة تَمَوْضُعه (Rodríguez-Muñiz, 2015)؛ إذ ينتقل التركيز التحليليّ من تجريم أو مَرْضَنة المجتمع الفلسطينيّ إلى مساءلة المنطقيّات الثقافويّة للتفوُّق العِرْقيّ اليهوديّ- الإسرائيليّ ومساءلة الآليّات المعرفيّة التي تُطبِّع مع السيادة المتمايزة وغير متكافئة. وهكذا تظهر الثقافة لا بوصفها هُويّة أو اختلافًا فحسْب، بل كذلك بوصفها إحدى آليّات ممارَسة السلطة التي تُضفي الشرعيّة على التراتبيّة وتجعل اللامساواة تبدو معقولة ومقبولة. وفي هذا الإطار، لا يمكن اختزال ما يُسمّى "الإجرام" في الانحراف أو العطب الثقافيّ أو المرض الاجتماعيّ أو الحرمان الاقتصاديّ؛ بل ينبغي وضعه ضمن نظام تُسحَب فيه الحماية والاستثمار من البلدات الفلسطينيّة، في الوقت الذي تؤكّد فيه الدولة بقوّةٍ احتكارَها للعنف عندما يتعلّق الأمر بالحراك والتنظيم السياسيّ. والنتيجة هي سيادة مجزَّأة: إذ يترافق الحراك الاقتصاديّ مع حالة مزمنة من انعدام الأمن، وتصبح الثروة الناشئة عرضة للابتزاز عوضًا عن أن تُحمى عبْر مؤسَّسات توفّر الحماية والاستقرار.

بناء على هذا، نموذج الاستعمار الاستيطانيّ لا يكتفي بإضافة تفسير جديد إلى التفسيرات القائمة، بل يعيد تعريف مجال التفسير ذاته بوصفه دعوة إلى ما أسمّيه "فاعليّة سوسيولوجيّة" (sociological activism) تَستخدم المعرفة السوسيولوجيّة لإسناد النضالات الاجتماعيّة والإسهام في تحويل البُنى الاجتماعيّة. ويتقاطع هذا التوجُّه مع التزام بوروواي (Burawoy, 2021) بسوسيولوجيا عموميّة لا تنفصل عن العالَم الذي تدرسه. فمن خلال وضع الإقصاء والعَرْقَنة والسيادة المتمايزة في مركز التحليل، تعيد هذه المقارَبة تأطير العنف داخل المجتمع الواحد بوصفه جزءًا من نظام سياسيّ يوزّع الحماية والاعتراف والشرعيّة توزيعًا غير متكافئ. وبهذا المعنى، لا يقتصر دَوْرها على تحدّي التفسيرات السائدة، بل تكشف أيضًا الافتراضات المعرفيّة التي تجعل بعض أشكال العنف مرئيّة، وفي الوقت نفسه تُخفي البُنى الاستعماريّةَ التي تنتجها.

الخاتمة

لقد أصبح العنف داخل المجتمع الواحد ظاهرة طاغية في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، إذ يعرّض الفلسطينيّين لحالات من الموت المبكر الناجمة عمّا أسميه السوسيو-پوليتيساید (sociopoliticide)، أي الإبادة الاجتماعيّة والسياسيّة الناتجة عن أنماط حكْم دولة إسرائيل. وخلال العَقدَيْن الماضيَيْن شهدت هذه الظاهرة تصاعدًا غير مسبوق، الأمر الذي بات يجعل الحياة اليوميّة للفلسطينيّين تتشكّل في ظلّ طيف من العنف المتعدّد الأوجه.

يتتبّع هذا البحث تطوُّر پرادايمَيْن سائدَيْن في تفسير العنف الداخليّ في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وهما: الپرادايم الثقافويّ- الپاثولوجيّ، وپرادايم الأقلّيّة الإثنيّة/ الپرادايم اللبراليّ، ويقترح في مواجهتهما پرادايمًا ثالثًا ناشئًا أكثر تجذُّرًا تاريخيًّا وبنيويًّا، هو الپرادايم الكولونياليّ الاستيطانيّ/ الأپارتهايد الذي أجادل بأنّه أكثر قدرة على التقاط البعد البنيويّ والعمق التاريخيّ للظاهرة، إذ يوجّه التحليل نحو منطق الدولة الكولونياليّة الاستيطانيّة وممارساتها بوصفها إطارًا حاسمًا لفَهْم إنتاج هذه الظاهرة واستمراريّتها.

التمحيص النقديّ للپرادايمَيْن الأوّلَيْن لا يكشف محدوديّتهما فقط، بل يكشف كذلك دَوْرهما في إنتاج الجهل المعرفيّ. ولا يهمل هذان الپرادايمان الاستعمار الاستيطانيّ، بل يُسهمان فعليًّا في ضبط ما تمْكن معرفته وما لا تمْكن معرفته بشأن العنف الداخليّ بين الفلسطينيّين في إسرائيل. وبالاستناد إلى علم الجهل (Agnotology) ودراسة "العِلم غير المُنجَز" (undone science) (Proctor; & Schiebinger, 2008; Frickel; et al., 2010)،

يتّضح أنّ هذه البرديمات تُنتِج نوعًا من الحَجْب المعرفيّ (epistemic occlusion)، ولا تتعامل مع المَحْو البُنيويّ الكولونياليّ الاستيطانيّ للدولة الإسرائيليّة وتأثيرها البنيويّ على حياة الفلسطينيّين. ليس هذا مجرّد إغفال عَرَضيّ، بل هو بمثابة طمس منهجيّ يشكّل شكلًا من أشكال سوء الإدارة الأنطولوجيّة للواقع. ومن خلال تطبيع التفكُّك العِرْقيّ والاختلاف الثقافيّ المنزوع من السياق السياسيّ، تُنتِج هذه البرديمات ما يُمْكن أن يسمّى "عوائق أنطولوجيّة" تحجب هيمنة الاستعمار. إنّ فَهْم الإنتاج الاجتماعيّ- السياسيّ للجهل يكشف كيف تعمل البرديمات السائدة على تأديب المعرفة وتقييد إمكانات الفعل التحويليّ، عبْر تحديد ما يمكن التفكير فيه وما لا يمكن التفكير فيه بشأن حياة الفلسطينيّين وموتهم في ظلّ الحكم الكولونياليّ الاستيطانيّ.

إنّ التحليل النقديّ للعنف والقتل داخل المجتمع الفلسطينيّ يتطلّب وضع هذه الظواهر في السياق الأوسع للتفوُّق اليهوديّ– الإسرائيليّ المؤسَّسيّ، حيث تُطبَّق الحَوْكَمة بصورة منهجيّة على ضمان أمن ورفاه المواطنين اليهود الإسرائيليّين، مقابل تهميش الفلسطينيّين وإقصائهم وتجريدهم من الحماية. ويتجلّى هذا التفوّق مادّيًّا في التطبيق الانتقائيّ للقانون (أو عدم تطبيقه)؛ إذ تُظهِر مؤسَّسات الدولة -بما في ذلك الشرطة- إهمالًا منهجيًّا تجاه الفلسطينيّين. وتفشل في تقديم استجابات فعّالة لحوادث العنف داخل المجتمع الفلسطينيّ. إنّ ما يمْكن أن نسمّيه "الإهمال الكولونياليّ المنظَّم" ليس نتيجة عجز مؤسَّسيّ، بل هو موقف سياسيّ متعمَّد نابع من المنطق الكولونياليّ الاستيطانيّ الذي يستهدف تفكيك السكّان الأصلانيّين وإضعاف قدرتهم على المقاومة وتفكيك الاستعمار.

ومن خلال مراجعة البرديمَيْن السائدَيْن واقتراح برديم ثالث، يقدِّم هذا المقال منظورًا نقديًّا يُظهر كيف تُعيد القوى الاجتماعيّة والسياسيّة تشكيل الجريمة، والانحراف الاجتماعيّ، وإنتاج المعرفة، ويُبرز التقاطعَ بين الإقصاء البنيويّ، والتسلسل الهرميّ، وديناميكيّات العنف داخل المجتمع الفلسطينيّ، داعيًا إلى تحقيق عدالة إپستمولجيّة مناهِضة للاستعمار عبْر مقارَبات نظريّة مضادّة للهَيْمَنة. إنّ وضع المقارَبات والبرديمات المناهِضة للاستعمار في مركز التحليل يتيح للباحثين والباحثات تحدّيَ التراتُبيّات المعرفيّة الراسخة، والإسهام في بناء علوم اجتماعيّة ملتزمة بمقاومة التواطؤ مع البِنى الاستعماريّة.

إنّ التشخيص المناهِض للاستعمار، باعتباره ممارسة للعلم الاجتماعيّ الانعكاسيّ، ضروريٌّ لفَهْم الكيفيّة التي بها تُنتَج المعرفة حول العنف وتُستخدم

سلاحًا، بما لا يفتح المجال لفَهْم الظاهرة فحسْب بل كذلك لتعطيل الأطر المعرفيّة المشبَعة بعلاقات القوّة وإعادة التفكير فيها.

ومن قَبيل المفارقة أنّ التزايد في إنتاج المعرفة حول العنف لا يُقابَل بالضرورة بتقدُّم في معالجة ظاهرة العنف داخل المجتمع الفلسطينيّ على أرض الواقع؛ إذ على الرغم من اختلاف البرديمات، ليس ثمّة نقص في المعرفة الإمـبريقيّة حول الظاهرة، وتطوُّرها التاريخيّ، ودَوْر السياسات الحكوميّة في تشكليها. لذا، يبقى السؤال المركزيّ هو التالي: كيف يمكن لإنتاج المعرفة -بوصفه شكلًا من أشكال "الفعل السوسيولوجيّ"- أن ينتقل بصورة فعّالة إلى الفاعلين المعنيّين، بحيث يسهم في إحداث تحوُّل اجتماعيّ وسياسيّ حقيقيّ يرمي إلى تحسين أوضاع الفلسطينيّين الذين يعيشون في ظلّ دائرة متواصلة من العنف والموت؟

المراجع

إرشيد، ميساء. (2024، نيسان). حملة "إسرائيل تتسلّح"- وصفة لزيادة الجريمة والعنف بين الفلسطينيّين- تقدير موقف. **مدى الكرمل**.
https://mada-research.org/post/15974

إرشيد، ميساء؛ ومازلي، رلّا. (2023). إطلاق النار بهدف القتل: "شعرتُ بأن حياتي في خطر". **هعوكتس**. [بالعبريّة]
https://gfkt.org/adv/לירות-בדי-להרוג-חשתי-סכנה-לחיי-מייסא/

ألمو-كاپيتال، جيري؛ وهيرشكوفيتش، روني. (2023). معطَيات حول ضحايا جرائم القتل في السنوات 1980– 2022 بحسب المجموعة السكّانيّة. **مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست**. [بالعبريّة]
https://tinyurl.com/2w5z93r3

بطشون، شيرين. (2021). معالجة الشرطة لجرائم قتل النساء الفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل- بحث مقارن. **جمعيّة نساء ضدّ العنف ومركز الطفولة ولوبي النساء في إسرائيل**.
https://shorturl.at/ySDNa

بلدنا. (2022). العنف والجريمة لدى الشباب في الداخل الفلسطينيّ: عوامل وسياقات. **جمعيّة الشباب العرب بلدنا وجامعة كوفنتري**.
https://shorturl.at/DlPPD

جابر، رضا. (2020). العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل: السياقات الاجتماعيّة والسياسيّة. **قضايا إسرائيليّة**، 77. ص.ص. 59– 72.

زعبي، حنين. (2017). الجريمة في المجتمع العربيّ: خروقات في تعامل الشرطة. تقرير إلى مراقب الدولة. [د.ن].

شعلان، حسن. (2019، 7 تشرين الأول). إردان: العنف في المجتمع العربيّ- (بسبب الثقافة)"؛ عودة: (العنصريّة). **واينت**. [بالعبريّة]
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5603828,00.html

شموئيل، طوليدانو. (1984). تقرير اللجنة لفحص جنوح الأحداث في الوسط العربيّ. **لجنة فحص جنوح الأحداث في الوسط العربيّ**. [بالعبريّة]

الشيخ محمّد، أحمد؛ رزق مرجية، سوسن؛ خطيب، محمد. (2019). مسح العنف في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل 2018. **جمعيّة الجليل وركاز**.
https://shorturl.at/J0W2Z

شموني، ران. (2025، 25 تشرين الثاني). أكثر من 300 امرأة قُتِلن خلال العَقد الماضي، غالبيّتهنّ عربيّات. **هآرتس**. [بالعبريّة]
https://tinyurl.com/49v4ks8r

صبّاغ-خوري، أريج. (2024). المواطَنة الاقتلاعيّة: تناقضات المواطَنة الكولونياليّة الاستيطانيّة. **عمران**، 12 (47). ص.ص. 179 - 223.
https://omran.dohainstitute.org/ar/047/Pages/art07.aspx

صلاح، رائد. (2025، 10 أيّار). المجتمع في خطر- ورشة عمل مغلقة في الناصرة. (بحضور الباحثة).

عدالة. [د. ت]. قاعدة بيانات القوانين التمييزيّة. **عدالة**.
https://www.adalah.org/ar/law/index

صلاح، رائد. (2024). لجان إفشاء السلام في طور التأسيس. **لجان إفشاء السلام المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا**.

علي، نهاد. (2014). العنف والجريمة في المجتمع العربيّ في إسرائيل: مؤامرة المؤسَّسة أَمْ جريمة ثقافيّة؟. **جامعة حيفا والمركز اليهوديّ- العربيّ ومركز أمان**. [بالعبرية]

علي، نهاد؛ ولوين-تشين، روث. (2019). العنف والجريمة والشرطة في المدن العربيّة. مبادرات إبراهيم ومؤسَّسة صموئيل نعمان لأبحاث السياسة الوطنيّة. [بالعبرية]

غانم، أسعد. (2000، 20 نيسان). العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل- نحو معالجة نظرية وعملية. **قضايا إسرائيلية**، 77. ص.ص. 9 - 22.
https://www.madarcenter.org/en/affairs-journal/11032-israeli-affairs-issue-no-77

غانم، أسعد. (2021، 19 آب). الفلسطينيون في الداخل- فهم العنف المجتمعي في سياق نظام الاستعمار-الكولنيالي والابرتهايد. **الملتقى الفلسطيني**.
https://shorturl.at/5aQQb

كيّال، أسرار. (2021، 1 نيسان). الضبط المجتمعيّ والجريمة المجتمعية في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة سنة 1948. **مؤسَّسة الدراسات الفلسطينيّة**.
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651125

مبادرات إبراهيم. (2025، كانون الأول). ضحايا الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ: التقرير السنويّ 2024. **مبادرات إبراهيم**. [بالعبريّة]
https://tinyurl.com/38zvsavy

مصطفى، مهنّد (محرّر). (2022). **مقاربات نظريّة وتطبيقيّة حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل**. حيفا: مدى الكرمل.
https://mada-research.org/storage/uploads/2022/06/ConfBook2022WEB.pdf

مكان. (2025، 28 كانون الثاني). لجان نشر السلام، بقيادة رائد صلاح، تُجرَّم. مكان.
https://www.makan.org.il/content/news/makan-news/p-11749/853100

Abraham Initiatives. (2024, April 16). Monitor | Midterm Report: Government Resolution 549. **Abraham Initiatives**.

https://tinyurl.com/zmjrjn3c

Abraham Initiatives. (2025, January 9). Victims of Violence and Crime in Arab Society in 2024. **Abraham Initiatives**.

https://tinyurl.com/4ea6syvj

Abu-Lughod, Lila. (2011). Seductions of the "honor crime". **Differences: A Journal of Feminist Cultural Studies**, 22 (1). Pp. 17– 63.

https://tinyurl.com/bd6rvn6x

Ali, Nohad; & Ghanem, Asad. (2026). **Violence and Crime among the Palestinian Minority in Israel: The Shattering of the Indigenous**. New York: Bloomsbury.

Arraf, Suha. (2020, January 20). How organized crime took over Israel's Palestinian communities. **+972 Magazine**.

https://www.972mag.com/police-crime-palestinian-communities/

Beinin, Joel. (2013). Mixing, separation, and violence in urban spaces and the rural frontier in Palestine. **Arab Studies Journal**, 21 (1). Pp. 14– 47.

https://history.stanford.edu/publications/mixing-separation-and-violence-urban-spaces-and-rural-frontier-palestine

Ben-Porat, Guy; & Yuval, Fany. (2019). **Policing citizens: Minority policy in Israel**. Cambridge University Press.

Boulos, Sonia. (2020, November 2). Policing the Palestinian National Minority in Israel: An International Human Rights Perspective. **Journal of Holy Land and Palestine Studies**, 19 (2). Pp. 151– 174.

https://www.euppublishing.com/doi/abs/10.3366/hlps.2020.0239

Bourdieu, Pierre; & Wacquant, Loïc J. D. (1992). **An Invitation to Reflexive Sociology**. University of Chicago Press.

Burawoy, Michael. (2021). **Public Sociology: Between Utopia and Anti-Utopia**. Medford: Polity Press.

Breiner, Josh. (2024, September 14). Ben-Gvir Blames the AG, but Failure to Curb Crime in Israel's Arab Community Is His Fault. **HAARETZ**.

https://tinyurl.com/4cm327hk

Cohen, Ben-Zion. (1981). Jewish and Arab male offenders in Israel: A study of ethnicity, class and minority experience. [Doctoral dissertation, Bryn Mawr College].

Collins, Randall. (2011, July). Patrimonial alliances and failures of state penetration: A historical dynamic of crime, corruption, gangs, and mafias. **The Annals of the American Academy of Political and Social Science**, 636. Pp. 16– 31.

https://www.jstor.org/stable/41328549

Daghash, Maha El-Taji. (2011, November). The Arab minority and police relations: Rising Arab intra-communal and criminal violence and the crisis of citizenship. Floersheimer Studies No. 3/ 61. **The Institute of Urban and Regional Studies, The Hebrew University of Jerusalem**.

https://en.fips.huji.ac.il/sites/default/files/floersheimeeng/files/maha_arab_minority.pdf

Daoud, Nihaya; et al.. (2018). Ethnic inequalities in health between Arabs and Jews in Israel: The relative contribution of individual-level factors and the living environment. **International Journal of Public Health**, 63 (3). Pp. 313–323.

https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/29273838/

Darweish, Marwan; et al.. (2020). Nine years of bloodshed: A statistical report on homicide cases among Palestinians in Israel (2011– 2019). **Baladna; & CTPSR**.

http://www.momken.org/Public/files/9YOB%20report%20english.pdf

Dayan, Hava. (2021, October). Female honor killing: The role of low socio-economic status and rapid modernization. **Journal of Interpersonal Violence**, 36 (19– 20). Pp. 393– 410.

https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/31524058/

Durkheim, Emile. (2006). **On suicide**. Penguin Classics.

Frickel, Scott; et al.. (2010). Undone science: Charting social movement and civil society challenges to research agenda setting. **Science, Technology, & Human Values**, 35 (4). Pp. 444– 473.

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0162243909345836

Gilmore, Ruth Wilson. (2007). **Golden gulag: Prisons, surplus, crisis, and opposition in globalizing**. California: University of California Press.

Haj Yahia, Deiaa. (2025, April 15). Murder Rate in This Israeli Arab City Triples in a Year, Amid Fears of Security, Economic Collapse. **HAARETZ**.

https://tinyurl.com/3emhucnd

Hassanein, Sohail Hossain. (2017). Crime and policing in a settler-colonial context: The case of Palestinians in Israel. **Research on Humanities and Social Sciences**, 7 (24). Pp. 131– 145.

https://www.iiste.org/Journals/index.php/RHSS/article/view/40151/42545

Hassan, Manar. (2002). The politics of honor: Patriarchy, state and the murder of women in the name of family honor. **Journal of Israeli History**, 21 (1- 2). Pp. 1- 37.

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13531040212331295842

High Follow-Up Committee. (2019). The strategic project to combat violence and crime in Arab society. **High Follow-Up Committee for Arab Citizens of Israel**.

Jackman, Mary R. (2002). Violence in Social Life. **Annual Review of Sociology**, 28 (1). Pp. 387– 415.

Kayan. (2021, April). Input to the Special Rapporteur: Femicide in the context of Palestinian society in Israel. **Kayan**.

https://tinyurl.com/45yvhznt

Khatib, Mohammad; et al.. (2022, June). Perceptions of violence and mistrust in authorities among Palestinians in Israel, an unrecognised public health crisis: A cross-sectional study. **The Lancet**, 399 (S 37).

https://tinyurl.com/2ebjhuz3

Khoury, Jack. (2024, November 18). Israel Has Achieved 'Total Victory' – Not in Gaza or Lebanon, but Over Its Arab Citizens. **HAARETZ**.

https://tinyurl.com/324464zx

Krampf, Arie. (2020). **Israeli path to neoliberalism: The state, continuity and change**. Routledge.

Landau, Simha F.; Drapkin, Israel; & Arad, Shlomo. (1975). Homicide victims and offenders: An Israeli study. **Journal of Criminal Law and Criminology**, 65 (3). Pp. 390– 408.

https://tinyurl.com/mv3x6euj

Majadli, Hanin. (2021, September 09). When Jews Are in Panic Mode, Arabs in Israel Are Perpetual Suspects. **HAARETZ**.

https://tinyurl.com/4ujx9kpr

Malešević, Siniša. (2022). **Why humans fight: The social dynamics of close-range violence**. Cambridge University Press.

Maron, Asa; & Shalev, Michael (Eds.). (2017). **Neoliberalism as a state project: Changing the political economy of Israel**. Oxford University Press.

Mazali, Rela; et al.. (2017). Loose guns: Israeli controlled small arms in the civil sphere: How many guns and how much control?. **Gun Free Kitchen Tables**.

https://isha.org.il/wp-content/uploads/2017/01/Loose-Guns-englishweb.pdf

Melkote, Rama S.. (1993, June 5). "Blacks against blacks" violence in South Africa. **Economic and Political Weekly**, 28 (23). Pp. 1148– 1150.

https://www.jstor.org/stable/4399813

Mojab, Shahrzad; & Abdo, Nahla. (2004). **Violence in the name of honour: Theoretical and political challenges**. Istanbul Bilgi University Press.

Moynihan, Daniel Patrick. (1965). The Negro family: A case for national action. **U.S. Department of Labor**.

https://www.dol.gov/general/aboutdol/history/webid-moynihan

Nielsen, Marianne O.; & Robyn, Linda. (2003). Colonialism and criminal justice for Indigenous peoples in Australia, Canada, New Zealand and the United States of America. **Indigenous Nations Journal**, 4 (1). Pp. 29– 45.

https://tinyurl.com/r68putjc

Proctor, Robert N.; & Schiebinger, Londa (Eds.). (2008). **Agnotology: The making and unmaking of ignorance**. Stanford University Press.

Reifen, David. (1964). **Patterns and motivations of juvenile delinquency among Israeli Arabs**. Jerusalem: Ministry of Social Welfare.

Rodríguez-Muñiz, Michael. (2015). Intellectual inheritances: Cultural diagnostics and the state of poverty knowledge. **American Journal of Cultural Sociology**, 3 (1). Pp. 89– 122.

https://link.springer.com/article/10.1057/ajcs.2014.16

Rouhana, Nadim N.; & Sabbagh-Khoury, Areej. (2014). Settler-colonial citizenship: Conceptualizing the relationship between Israel and its Palestinian citizens. **Settler Colonial Studies**, 5 (3). Pp. 205– 225.

https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/2201473X.2014.947671

Sabbagh-Khoury, Areej. (2018). "Palestinians in Palestinian cities in Israel: A settler colonial reality". In: Rouhana, Nadim N.; & Sabbagh-Khoury, Areej (Eds.). **The Palestinians in Israel: Readings in history, politics and society (Vol. 2).** Haifa: Mada al-Carmel. Pp. 101- 119

https://mada-research.org/storage/uploads/2016/01/Book_Final_PDF.pdf

Sabbagh-Khoury, Areej. (2022a). Citizenship as accumulation by dispossession: The paradox of settler colonial citizenship. **Sociological Theory**, 40 (2). Pp. 151– 178.

https://tinyurl.com/56ua6etp

Sabbagh-Khoury, Areej. (2022b). Tracing settler colonialism: Genealogy of a paradigm of knowledge production in Israel. **Politics & Society**, 50 (1). Pp. 44–83.

https://tinyurl.com/3ydc6226

Sabbagh-Khoury, Areej. (2025a). Colonizing emotions: Death and sociopoliticide in a society under siege. **Critical Sociology**.

https://journals.sagepub.com/doi/epub/10.1177/08969205251380595

Sabbagh-Khoury, Areej. (2025b). On the monopoly of violence: Ideal types of settler colonial violence and the habitus of sumud. **Current Sociology**, 73 (3). https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/00113921251320087

Sabbagh-Khoury, Areej. [n. d]. Between the devil and the deep blue sea: Disintegration and intracommunal violence among the Palestinian citizens in Israel. Unpublished manuscript.

Salaime, Samah. (2014, November 4). Who will put an end to the murder of Arab women in Israel?. **+972 Magazine**.

https://www.972mag.com/who-will-put-an-end-to-the-murder-of-arab-women-in-israel/

Saleh-Hanna, Viviane. (2020, August 27). Colonialism, crime, and social control. **Oxford research encyclopedia of criminology and criminal justice**.

https://tinyurl.com/3ahx5t89

Shafir, Gershon. (2018). From overt to veiled segregation: Israel's Palestinian Arab citizens in the Galilee. **International Journal of Middle East Studies**, 50 (1). Pp. 1– 22.

https://www.jstor.org/stable/26852618

Shalhoub-Kevorkian, Nadera; & Daher-Nashif, Suhad. (2013, May 14). Femicide and colonization: Between the politics of exclusion and the culture of control. **Violence Against Women**, 19 (3). Pp. 295– 315.

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1077801213485548

Shoham, Shlomo. (1962, June). The application of the "culture conflict" hypothesis to the criminality of immigrants in Israel. **Journal of Criminal Law**, 53 (2). Pp. 207– 214.

https://tinyurl.com/b5j2th7c

Shoham, S. Giora; Segal, Esther; & Rahav, Giora. (1975). Secularization, deviance and delinquency among Israeli Arab villagers. **Human Relations**, 28 (7). Pp. 661– 674.

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/001872677502800705

Siegel, Dina. (2023). "Arab organized crime in Israel". In: Nelen, Hans; & Siegel, Dina (Eds.). **Organized crime in the 21st century: Motivations, opportunities, and constraints.** Springer International Publishing. Pp. 103– 119.

Somers, Margaret R.. (1996). "Where is sociology after the historic turn? Knowledge cultures, narrativity, and historical epistemologies". In: McDonald, Terrence J. (Ed.). **The historic turn in the human sciences** University of Michigan Press. Pp. 87– 124.

https://tinyurl.com/533h2z45

Stark, Werner. (1991). **The sociology of knowledge: Toward a deeper understanding of the history of ideas**. Routledge.

Tanous, Osama. (2023). 'You, as of Now, Are Someone Else!': Minoritization, Settler Colonialism, and Indigenous Health. **Journal of Palestine Studies,** 52 (1). Pp. 68– 86.

https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/0377919X.2023.2171806

Tatour, Lana; & Tatour, Adan. (2024, January). Toward an anti-colonial approach to violent crime among '48 Palestinians. **Journal of Palestine Studies**, 53 (1). Pp. 126- 136.

https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/0377919X.2024.2324650

Touma-Sliman, Aida. (2005). "Culture, national minority and the state: Working against the "crime of family honour" within the Palestinian community in Israel". In: Welchman, Lynn; & Hossain, Sara (Eds.). **"Honour": Crimes, paradigms and violence against women**. Zed Books. Pp. 181– 198.

Tzfadia, Erez ; & Yacobi, Haim . (2018). "Privatization and nationalization of space in Israel: Are they complementary processes?". In: Paz-Fuchs, Amir ; Mandelkern, Ronen; & Galnoor, Itzhak (Eds.). **The privatization of Israel: The withdrawal of state responsibility.** Palgrave Macmillan US. Pp. 51– 71.

Vigil, James Diego. (2003). Urban violence and street gangs. **Annual Review of Anthropology**, 32. Pp. 225– 242.

https://www.jstor.org/stable/25064828

Wacquant, Loïc. (2009). **Punishing the poor: The neoliberal government of social insecurity**. Duke University Press.

https://tinyurl.com/3knxfbx7

Weinreb, Alex; et al.. (2024, February 6). Homicide rates in Israel: Recent trends and a crossnational comparison. **Taub Center for Social Policy Studies in Israel**.

https://www.taubcenter.org.il/en/pr/homicide-eng/

Wieviorka, Michel. (2014, December 1). The sociological analysis of violence: New perspectives. **The Sociological Review**, 62 (2 suppl). Pp. 50– 64.

https://tinyurl.com/ye93kn9j

Wilson, Amos N.. (1991). **Black-on-black violence: The psychodynamics of black self-annihilation in service of white domination**. Afrikan World Infosystems.

Zanger-Tishler, Michael. (2022, March 8). Ethnoracial classification and the Israeli Central Bureau of Statistics: Constructing Palestinian criminality in Israel (1990– 2019). **Ethnic and Racial Studies**, 45 (15). Pp. 2867- 2891.

Zoubi, Baker. (2024, May 30). Abandoned by the state, Palestinian citizens of Israel face record crime wave. **+972 Magazine**.

https://www.972mag.com/palestinian-citizens-israel-record-crime-wave/

Zureik, Elia. (1979). **The Palestinians in Israel: A study in internal colonialism**. Routledge & Kegan Paul.

Zureik, Elia. (1988). Crime, justice, and underdevelopment: The Palestinians under Israeli control. **International Journal of Middle East Studies**, 20 (4). Pp. 411– 442.

https://www.jstor.org/stable/163395

Zussman, Noam; Woddbridge, Yonatan; & Miarri, Sami. (2016, June 30). Crime in Israel, with a focus on Arab society: 1990– 2010. **Israel Democracy Institute**.

https://tinyurl.com/3c77r65t

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية